فلسطين

العدد الثاني والتسعون - مارس 2021

جبل المكبر من أكبر أحياء القدس

بذكرى يوم الأرض.. 85% من فلسطين تحت سيطرة الاحتلال

تهنئة

تتقدم هيئة تحرير مجلة فلسطين في شهر ورئيسها بأجمل التهاني
وخالص التبريكات لمعالي السيد/ أحمد أبو الغيط
بمناسبة تجديد الثقة في شخصه لفترة جديدة كأمين عام
لجامعة الدول العربية، الذي يعد تتويجاً وتقديراً لمهنيته
العالية وكفاءته المتميزة وحنكته الدبلوماسية في دفع
عجلة العمل العربي المشترك، متمنيين له التوفيق
لاستكمال مسيرته الارتقاء بعمل الجامعة وتعزيز العمل
العربي وفي القلب منه القضية الفلسطينية بما يلبي تطلعات
وطموحات الشعوب العربية.

كلمة الأمين العام بعد إعادة التكليف

—

لقد شرفني المجلس الموقر بثقته الغالية.. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لهذا التكليف والتشريف.. وأن أتقدم من خلال أصحاب المعالي الوزراء، بالامتنان والتقدير إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو.. الملوك والرؤساء والأمراء الذين وضعوا ثقتهم في شخصي.

تعودت عبر سنوات خدمتي العامة أن أمتثل لنداء الواجب بروح الجندي المقاتل.. ولا أظن أن واجباً يعلو على خدمة الأمة العربية.. أو أن شرفاً يسمو على تمثيل هذه المنظمة العريقة الجامعة للعرب.

لقد عملتُ طوال السنوات الخمس الماضية وسط ظروفٍ عربية تعلمون مدى صعوبتها وضغطها.. ووضعتُ نصبَ عيني - في المقام الأول- الحفاظ على هذا البيت العربي الذي نجتمع تحت مظلته.. فهو بيتٌ عزيز علينا، وعنوانٌ لاتحاد كلمتنا.. لا ينبغي أن تتهاوى جدرانه أو أن ينهدم بنيانه تحت أي ظرف.

منذ منتصف 2016 عملنا باجتهاد وانضباط وصرامة ومهنية.. حققنا قدراً من النجاحات، ولم نوفق في تحقيق العديد من الطموحات.. أشكر موظفي الأمانة العامة على ما بذلوه من جهد خلال تلك الفترة وأتعهد أمامكم بمواصلة الجهد والعطاء.. آملاً في تفهمكم وطامعاً في تأييدكم واستمرار دعمكم لعملنا.. فكل جهدٍ نبذله ليس سوى محصلة لاجتماع إراداتكم.. وكل نجاح نحققه هو في النهاية منسوبٌ إليكم.. وسوف تبقى هذه المنظمة العنوان الأهم والأبرز للعروبة والسقف الجامع للعرب في كل الظروف.

كل الشكر للمجلس الموقر

يوم الأرض الفلسطيني: عزيمة متجددة لمجابهة شراسة الاستيطان

تعود أحداث يوم الأرض لعام 1976، عندما أقدمت قوات الاحتلال على مصادرة أراضٍ فلسطينية في الداخل المحتل عنوةً دون أي وجه حق وما رافقه من هبة وملحمة فلسطينية يمثل رمزا لثوابت وحقائق فلسطينية، باعتبار أن الأرض كانت وما زالت تشكل أساسا وجوهرا للصراع الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال، كونه ينطلق من الأرض التي سرقها الاحتلال وهجّر أهلها لإحلال مستوطنين مكانهم ويركز على تشبّث الشعب الفلسطيني بهويّته ووحدته، وحقّه في الدّفاع عن وجوده رغم عمليات القتل والإرهاب والتّنكيل التي يُمارسها الاحتلال بهدف إبعاده عن أرضه ووطنه.

نستذكر هذا اليوم المجيد الذي شكل واحدة من حلقات النضال المستمر للشعب الفلسطيني وصموده الأسطوري في وجه الاحتلال وننحني إجلالا لأرواح شهداء يوم الأرض وجميع الشهداء الابرار، كما نتوجه بتحية الاجلال والتقدير لهذا الشعب المناضل وخاصة فلسطينو 48 يواصلون الصمود والدفاع عن الأرض والحقوق والهوية الوطنية.

تطل علينا الذكرى الخامسة والأربعين ليوم الأرض الخالدة هذا العام مرة أخرى في 30 آذار/مارس في ظل تصعيد غير مسبوق للسياسات والإجراءات الاستيطانية والتهويدية التي تنفذها دولة الاحتلال في الأرض الفلسطينية، خصوصاً في القدس والأغوار في محاولة لإلغاء الوجود الفلسطيني الأصيل فيها، وبهدف تدمير فرص تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة والمتصلة جغرافياً وعاصمتها مدينة القدس الشرقية، ناهيك عما فرضته جائحة كورونا من تحد جديد إضافي على الشعب الفلسطيني.

ورغم استمرار المقاومة الشعبية

فلسطين
مجلة شهرية تصدر عن
قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
(جامعة الدول العربية)

رئيس التحرير
أ. د. سعيد أبو علي

مدير التحرير
د. دعاء الشريف

إخراج فني
محمد المتولي

للمقترحات و الآراء
02-25777217

الموقع الإلكتروني
www.lasportal.org

البريد الإلكتروني الخاص
بمجلة فلسطين في شهر
palestine.inmonth@las.int

طباعة وتنفيذ مطبعة
جامعة الدول العربية
المعادى

المتجددة والمتجذرة وعنوانها التضحية من أجل الأرض وحمايتها والحفاظ عليها والدفاع عن هويتها وعروبتها الراسخة الممتدة عبر العصور، في تأكيد على قداسة الرباط الروحي الوثيق بين الإنسان الفلسطيني وأرضه، إلا أنّ الخطر الاستيطاني المستمر بوتيرة شرسة في كل الأرض الفلسطينية، يستدعي تعزيز الصمود ووحدة الشعب الفلسطيني لمواجهة التحديات المحدقة به، من أجل الحفاظ على الأرض والدفاع عنها، ومواجهة المشروع الاستيطاني التوسّعي.

وكان الجهاز المركزي للإحصاء قد أصدر تقريرا بمناسبة الذكرى السنوية 45 ليوم الأرض، أشار فيه إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي تستغل بشكل مباشر ما نسبته 76% من مجمل مساحة الضفة الغربية المصنفة (ج)، وتسيطر على أكثر من 85% من أرض فلسطين التاريخية"، موضحا أن المساحات المستولى عليها لأغراض القواعد العسكرية ومواقع التدريب العسكري تمثل حوالي 18% من مساحة الضفة الغربية، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع الذي عزل أكثر من 10% من مساحتها، وتضرر ما يزيد على 219 تجمعا فلسطينيا جراء إقامة الجدار، كما قامت سلطات الاحتلال بالاستيلاء على حوالي 8,830 دونما من الأراضي الفلسطينية، بالإضافة الى 11,200 دونم تم إعلانها كمحميات طبيعية، تمهيدا للاستيلاء عليها.
وأمام هذه الأرقام المخيفة، فإن مجابهة الاستيطان لابد أن تكون على سلم أولويات المرحلة القادمة سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي بهدف تكوين جبهة دولية وصياغة آلية تمنع الاستيطان وتفككه ولابد من على المجتمع الدولي بكافة المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، أن يتحمل مسؤوليته تجاه الشعب الفلسطيني للعمل الفوري على تنفيذ قراراتها وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 2334 من أجل وقف الجرائم اليومية المتواصلة ضده من استيطان وتهويد مستمر، ووصولا إلى تمكينه من ممارسة تطلعاته وحقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال بدولته المستقلة على خطوط الرابع من يونيو/حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، ولعل دور محكمة الجنايات الدولية سيكون محوريا في ذلك من خلال معاقبة قادة الاحتلال ومحاكمتهم على جرائمهم بحق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة بما فيها استمرار سلطات الاحتلال بإنشاء المستوطنات التي تمثل جريمة حرب وفقا للقانون الدولي.

أ. د. سعيد أبو علي
الأمين العام المساعد لشئون فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالجامعة العربية

صـ 6 قضايا العدد - "جبل المكبر" من أكبر أحياء القدس
صـ 16 القدس في شهر
صـ 22 الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون
صـ 28 إسرائيليات
صـ 34 انتهاكات وعنصرية
صـ 41 الاستيطان والجدار
صـ 48 فلسطين والجامعة العربية
صـ 52 حكاية صورة - "الأرض بتتكلم عربي": معرض فني بمناسبة ذكرى يوم الأرض

بقلم: د. دعاء الشريف

"جبل المكبر" من أكبر أحياء القدس

جبل المكبر قرية فلسطينية تتبع للسواحرة الغربية وتقع إلى الجنوب الشرقي من مدينة القدس. يقع جبل المكبر جنوب مدينة القدس، وإلى الشرق من محطة السكة الحديدية. يفصل بينه وبين جبل الزيتون وادي سلوان، وبينه وبين جبل صهيون وادي الربابة.

يقع الحي على سفوح قمة جبل المكبر وبارتفاع 800 متر فوق سطح البحر، تتكون طبوغرافية المنطقة من ثلاثة أفرع جبلية منحدرة من قمة الجبل إلى وادي جهنم (قدرون)، ويوجد بينها قنوات عميقة، فالانحدار حاد مما يؤدي إلى صعوبة البناء وإنشاء البنى التحتية وتعبيد الشوارع وصعوبة التنقل في الحياة اليومية للسكان.

الأحياء المجاورة لجبل المكبر: من الشمال سلوان ووادي قدوم، من الشرق خربة جب الروم وأبو ديس (داخل حدود مناطق السلطة الفلسطينية) من الجنوب قرية صور باهر ومن الغرب الحي اليهودي تلبيوت - شرق (أرمون هنتسيف).

يتكون حي جبل المكبر من خمس أحياء فرعية وهي مقسمة بشكل أساسي

جبل المكبر مع قبة الصخرة في الخلفية

بحسب العشائر التي تعيش بها: الصلعة، حي الفاروق، قنبر، جديرة والشيخ سعد. بالإضافة إلى مناطق سكنية (أحواش) للعشائر الأساسية في الحي مثل: عويسات، شقيرات وغيرها)، ويبلغ عدد سكان جبل المكبر حوالي 30 ألف نسمة (2017).

تمتد أراضي الحي في أنحاء وأراضي كبيرة، تشمل وديان وتلال غير مرتفعة. التركيبة الجغرافية والتركيبة العائلية للعشائر أدت إلى تركز السكان في نقاط سكنية معينة في الأحياء الفرعية، والتي تنفصل عن بعضها البعض بسبب الطبوغرافية.

يمتد الحي في جهته الجنوبية بثلاث تفرعات واضحة المعالم ومنفصلة عن بعضها البعض من خلال الوديان الزراعية.

في الجهة الشمالية هناك تلال غير مرتفعة، لذا نجد التشعبات بين الأحياء الفرعية غير واضحة.

التفريعة المركزية في الحي هي ما

يُطلق عليه السكان "حي المدارس" التي تمتد من طرف الحي اليهودي تلبيوت - شرق باتجاه الجنوبي الشرقي وصولاً إلى الحدود البلدية، ويقطع الحدود البلدية ليتصل بحي الشيخ سعد الموجود خارج الحدود البلدية للمدينة.

جنوب التفريعة المركزية هناك تفريعتين إضافيتين، الأولى مقام عليها حي العبيدية، والثانية مقام حي أم ليسون والتي يرجع غالبية سكانها إلى منطقة صور باهر المجاورة، لجبل المكبر من الجهة الجنوبية. وبالرغم من الفروقات بين أصول السكان في هذه المناطق، يوجد شمال تفريعة حي المدارس تفريعة أخرى أُقيم عليها حي شقيرات وجنوب شرقها حي قنبر ومن شمالها أحياء: بشير، جعابيص والصلعة.

وهناك أيضاً حيين إضافيين في حوض الوادي، وهم خربة أحمد الساحوري (أو خربة بيت ساحور) وحي عبيدات.

مساحة أراضي الحي

تم تحديد أراضي الحي بمنطقتين إحصائيتين: 816 (خربة بيت ساحور)، وهي عبارة عن 1078 دونم، ومنطقة 821 (جبل المكبر) ومساحتها 2,949 دونم. وتصل مساحة المنطقتين إلى 4000 دونم.

حي الشيخ سعد

يُعتبر حي الشيخ سعد حي فرعي يتبع لجبل المكبر، وبنظر السكان هو جزءٌ لا يتجزأ من جبل المكبر، وذلك برغم من تواجده خارج الحدود البلدية للقدس.

قامت عائلات جبل المكبر ببناء حي الشيخ سعد بشكل تدريجي وذلك خلال العقود الأخيرة، عند إقامة جدار الفصل تم سلخ حي الشيخ سعد عن باقي أجزاء الحي، وأصبح العبور إلى الحي يتطلب عبور حاجز شرطي. قبل إقامة الجدار كان الشيخ سعد جزءٌ من الحي، وكان يحصل أيضاً على خدمات بلدية مختلفة.

أدى بناء الجدار إلى هجرة كبيرة لما يُقارب نصف سكان الشيخ السعد إلى جبل المكبر. ما يُقارب ثلثي المنازل الفلسطينية في الشيخ سعد فارغة. وكان السكان قد حاولوا تغيير مسار الجدار، لكن دون جدوى. يُقدر عدد السكان في الشيخ سعد بـ3000 نسمة.

بُني حي الشيخ سعد بمنطقة مُحاطة بالأودية، فلا يوجد هناك اتصال بشبكة الشوارع في الجهة الشرقية في مناطق السلطة الفلسطينية. وطريق المواصلات الوحيدة التي كانت متوفرة للشيخ سعد هي باتجاه القدس، إلا أنها أُغلقت بسبب الجدار، فخلق الجدار جزيرة مأهولة لكنها منفصلة عن محيطها.

أثر الجدار بشكلٍ كبيرٍ على السكان، حيث أدى إلى فصل العائلات الواحدة

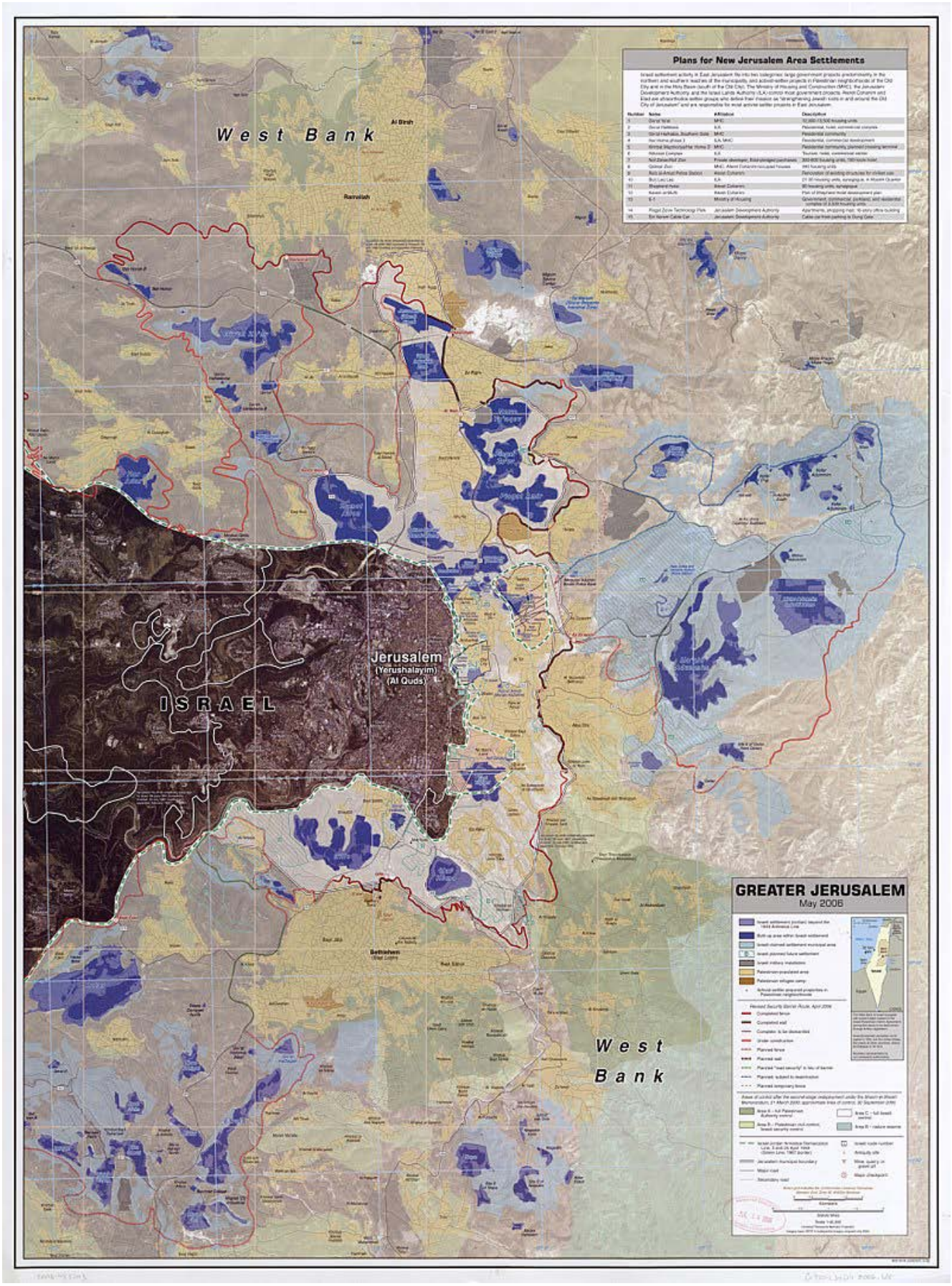

يقع جبل المكبر في منتصف الخريطة

الذين يعيشون في كلا الطرفين، وفصل سكان السواحرة الشرقية من مقبرة القبيلة الموجودة في الجزء الغربي داخل القدس، وفصل السكان عن مصدر رزقهم وأماكن أعمالهم في القدس. كل ذلك أدى إلى خلق المزيد من الصعوبات لدى سكان شطري الحي.

في حي الفاروق يقطن سكان من أصول قروية وليست بدوية، وتعود أصولهم إلى منطقة سلوان المالصقة لجبل المكبر.

أصل التسمية

يعود اسم جبل المكبر إلى فترة الخليفة عمر بن الخطاب الذي قام بفتح القدس، وعند وصول الخليفة إلى قمة الجبل قام بالتكبير بقوله: "الله أكبر"، لذا سمى المسلمون الجبل بـ "جبل المكبر" حتى يومنا هذا. يوجد أيضاً اعتقاد بأن الجبل هو ذات الجبل الذي أُطلق عليه "جبل المؤامرة" أو "جبل المشورة الفاسدة"، أو "تلة مستشار الشر"، وذلك طبقاً للتقاليد المسيحية في العصور الوسطى، والتي حددت أنّها مقر إقامة قيافا حيث تآمر يهوذا الإسخريوطي والرومان من أجل تسليم المسيح للرومان لقتله[1].

يعود اسم قبيلة "السواحرة" نسبةً لأحمد الساحوري، وهو من السكان الأوائل في المنطقة[2]، والكثير من سكان اليوم من سلالة أحمد الساحوري. لذا فاسم "السواحرة" يعود إلى أصل سكان المنطقة وليس إلى المكان الجغرافي، وتحمل اسم المنطقة التي تنقلت بها القبيلة نفس الإسم.

والإسم الآخر لهذا الجبل هو جبل الثوري، كون ضريح المجاهد الإسلامي المعروف بـ (أبي ثور) بالقرب منه، وهو من المجاهدين، الذين اشتركوا في فتح القدس مع صلاح الدين الأيوبي، ذكره مجير الدين والسيد علي المرتضى والرحالة الإسلامي مصطفى اللقمي، وقد حضر فتح بيت المقدس مع الملك الناصر صلاح الدين. وكان يركب ثوراً ويقاتل عليه فسمي بـ "أبي ثور". وبسبب الوديان المحيطة به، اكتسب الحي أيضاً لقب الوديعة.

الخلفية التاريخية

لم يكن استرداد بيت المقدس بالأمر السهل، فقد أُحتلت منذ عام 1099م، في أُولى الحملات الصليبية، على مصر وبلاد الشام، واتجهوا إليها بعد إمارتهم الأولى أنطاكية، لتكون هي إمارتهم الثانية، ولم يستطع جيش الفاطميين آنذاك، الصمود أمام 40 ألف مقاتل، بعد حصار دام شهراً كاملاً، واستباحوا فيها القتل والتدمير، حتى بلغ عدد قتلاهم 70 ألفاً من المسلمين.

لم يكن صلاح الدين أول من حاول استرداد القدس، فسبقه نور الدين محمود، حاكم حلب، الذي زرع أبوه عماد الدين زنكي، هذا الهدف بداخله، خاصةً بعد استرداده لـ"الرها"، التي كان يتخذها الصليبيون عاصمةً لهم، وبزغ نجم صلاح الدين أثناء تنصيبه قيادة الجيش الذي كان عليه التصدي للصليبيين في الإسكندرية، بعدما أدرك نور الدين أنه لا سبيل لإسقاط القدس إلا من خلال احتلال مصر، فأثبت كفاءته، وأبرز مهاراته في إدارة المعركة، وبعدها حاول الصليبيون مجدداً الاستيلاء على مصر، إلا أن خليفتها الفاطمي، استنجد بقوات نور الدين، فأرسل جيشاً بقيادة صلاح الدين وعمه أسد الدين شيركوه، وانتصرا معاً، فأسند الخليفة الفاطمي لشيركوه أمر إدارة شؤون مصر، عاصمة الدولة الفاطمية، ولكنه سرعان ما توفى وخلفه صلاح الدين.

وبعد 5 سنوات، توفى الخليفة الفاطمي، فأعلن صلاح الدين بداية عصر الدولة الأيوبية في مصر، وكانت نقطة انطلاقه لمواصلة تحقيق أهدافه في استرداد القدس، وفي عام 1187م كان موعد زحف جيوش المسلمين تحت قيادته، فخاض معركة حطين، التي كان لها أبلغ الأثر في عودة القدس، والبلاد المحيطة بها. فكانت هزيمة الصليبيين في معركة حطين كارثية، فقدوا فيها أمهر فرسانهم، وقُتل وأُسر فيها أعداد كبيرة من جنودهم، واستطاع صلاح الدين بهذا الانتصار، استرداد طبرية وعكا والناصرية وقيسارية وحيفا وصيدا وبيروت، ولم يتبقَ سوى القدس.

وفي 20 سبتمبر 1187م حاصرت قوات صلاح الدين القدس، وكانت قوة جيش الصليبيين قد وهنت بالفعل، فلا يتعدى عددهم 1400 جندي، بينما كان كبار الفرسان قد انسحبوا منها، وعسكرت قوات صلاح الدين أمام أسوار المدينة، والتفت حول أبوابها لمدة 5 أيام. حاول الصليبيون الدفاع عن حلمهم في القدس من داخل أسوارها، فتراشق الجانبان بالمجانيق وبدأ القتال بينهما، إلا أنهم سرعان ما أدركوا أن لا قِبَل لهم بالتصدي لـ 60 ألف رجل، هم قوة المسلمين، حتى قرروا الإستسلام وطلب الأمان.

وتجلى موقف صلاح الدين التاريخي، الذي أثبت به آنذاك، سماحة الدين الإسلامي، ورقي الخُلقِ العربية، بسماحه للصليبيين بمغادرة القدس سلميًا، ودون قطرة دماء واحدة، كما أنه قسم الغنائم على سكان بيت المقدس، وأَمَّنَ حياة أهل الكتاب الساكنين في المكان، ليُبطل بذلك كل ما أُشيع عن كون العرب يضطهدون المسيحيين.

مع انتهاء الاحتلال الصليبي للقدس وفي عام 1187م، قام صلاح الدين بتشجيع توطين المسلمين في البلد، وكانت إحدى الخطوات هو نقل البدو من قبيلة بني عقبة من جنوب شرق الأردن الذين

أقاموا في 22 نقطة سكنية. التوطين الأول كان في منطقة حرذان (السواحرة الشرقية اليوم). تقع المنطقة المأهولة الأولى غرب وادي جهنم (قدرون) والتي كان بها خربة بيت ساحور التي بناها أحمد الساحوري من بني عقبة، والذي يقع قبره في المسجد بالمنطقة الشمالية لخربة بيت ساحور.

عاش السكان بالبدايات في الكهوف، وذلك في منتصف الثلاثينات للقرن العشرين، ثم بعدها بدؤوا ببناء مساكن صغيرة ودائمة، وكانت عبارة عن غرفة أو غرفتين وحمام خارجي وآبار ماء جُمعت من مياه الأمطار. في سنوات الستين توسع العمران في جبل المكبر، حيث حصل السكان على تشجيع من المملكة الأردنية من خلال جعلهم أمناء في البلاط الملكي، والانتقال والعيش بالقرب من القدس، لكنهم لم يُضموا لحدود البلدية للمدينة وبقوا في أطراف المدينة. عمل معظم السكان في الماضي في الزراعة وتربية المواشي، والقليل منهم عمل في صناعة وتجارة الملح الذي كان مصدره البحر الميت.

القبيلة التي عاشت في شمال صحراء بقعة الأردن هي قبيلة السواحرة، تم تقسيمها في نهاية القرن التاسع عشر، تنبع أهمية هذه القبيلة من موقعها الموجود على محور التنقل في صحراء بقعة الأردن الذي يربط بين أريحا وبيت لحم عن طريق صحراء البقعة، في حين بنى المماليك الخان الأحمر على هذا الطريق بسبب أهميته.

بعد عام 1948 اضطر سكان السواحرة بالاقتراب بسكنهم إلى مدينة القدس وذلك بعد قدوم اللاجئين، ومن ذلك الحين وهم يسكنون أطراف المدينة.

بُني في فترة الانتداب البريطاني عدة مباني عامة ذات أهمية على قمة جبل المكبر، أهمها كانت قصر المندوب السامي، وهو مقر المندوبين البريطانيين. أما المبنى الثاني فهو الكلية العربية، والثالث المدرسة الزراعية اليهودية.

ومن الناحية الإدارية، يُعتبر جبل المكبر جزءًا من مدينة القدس، وهو يقع تحت إشراف سلطات بلدية القدس الإسرائيلية فيما يتعلق بالخدمات والمرافق العامة كالتعليم، والصحة الوقائية والبنية التحتية مثلها في ذلك كمثل باقي الأحياء والقرى العربية الواقعة ضمن الحدود الإدارية لبلدية القدس مثل: سلوان وصور باهر وبيت صفافا وشعفاط والبلدة القديمة من مدينة القدس الواقعة ضمن أسوار مدينة القدس التي بناها السلطان سليمان القانوني في العام 1536م.

الاحتلال

بعد حرب 1967 تم ضم جبل المكبر وحصل سكانه على إقامة دائمة في "إسرائيل" وبطاقة هوية زرقاء. الجدار الفاصل يفصل حالياً بين جبل المكبر والسواحرة الشرقية.

في الجزء الشمالي من الحي، بدأ بناء مستوطنة إسرائيلية يُسمى نوف تسيون في عام 2005. حوالي 400 وحدة استيطانية ومركز تجاري وفندق والتخطيط لسلب المزيد من الأراضي الفلسطينية وفي فبراير 2008، تم الانتهاء من أول 91 وحدة استيطانية، وتم تسويقها في المقام الأول للمجتمع الديني في الولايات المتحدة.

الاستيطان

تُوجد في قلب البلدة مستوطنة "نوف تسيون" التي تحولت إلى "زهاف تسيون" والمقامة على 114 دونماً صُودرت من أراضي سكان جبل المكبر. وهناك مستوطنة أُخرى قديمة أُقيمت عام 1969 على أراضي جبل المكبر وصور باهر تُسمى "هرمون هنتسيف"، بالإضافة إلى مقر شرطة الاحتلال المسمى بـ "عوز".

جدار الفصل العنصري يعزل السّواحرة الشرقيّة والشيخ سعد عن شرقيّ القدس

الشيخ سعد والسواحرة هما قريتان فُصلتا عن شرقيّ القدس بشكل مفتعل، وذلك بواسطة الجدار الفاصل الذي يبلغ ارتفاعه ثمانية أمتار. قبل ذلك كان هناك تواصل عمرانيّ بين هاتين القريتيْن وبين شرقيّ القدس عمومًا، وبين قرى جبل المكبّر والسواحرة الغربيّة جنوبًا، على وجه الخصوص. وقد نمت بين القريتيْن علاقات أُسريّة وتجاريّة وثقافيّة. ويعيش في قرية الشيخ سعد نحو 2000 نسمة، وفي قرية السواحرة الشرقيّة التي تبعد نحو كيلومتريْن إلى شمالها، يعيش نحو 6000 نسمة.

في عام 1967، وفور احتلال الضفة الغربيّة، ضمّت "إسرائيل" إلى مناطق نفوذ القدس مساحات شاسعة كانت تقع شرقيّ هاتين القريتيْن. ولم تشتمل المناطق التي ضمّتها "إسرائيل" هاتيْن القريتيْن، إلا أنّ ذلك لم يحمل أيّ تبعاتٍ على حياة السكّان، إذ أنّ التنقّل بين المنطقة التي ضُمّت وسائر مناطق الضفة الغربيّة كان أمرًا روتينيًّا.

وقد كانت القدس مدينة قضاء لسكان هاتيْن القريتيْن؛ وعمل الكثيرون منهم فيها وتلقّوا فيها الخدمات الصحّيّة والتربويّة. حتى أن بعض السكان الذين سكنوا في المنطقة التي ضُمّت انتقلوا في بعض الأحيان للسكن في هاتيْن القريتيْن.

تغيّر هذا الواقع في منتصف سنوات التسعين، حين بدأت "إسرائيل" بفصل القريتيْن عن مناطق شرقيّ القدس، بواسطة سدّ الشوارع وإقامة الحواجز. في عام 2003 تقرّر مسار الجدار

حاجز الشيخ سعد

حاجز السواحرة الشرقية

الفاصل في المنطقة، وفي 26/8/2003 بدأت أعمال إنشاء جدار شائك مؤقت.

استأنف سكّان الشيخ سعد ضدّ المسار، وفي مارس 2006 قبلت لجنة الاستئنافات بشأن الجدار الفاصل استئنافهم وقضت بأنه "من الناحية التاريخيّة تُشكل الشيخ سعد جزءًا من جبل المكبر في نطاق القدس" وأنّ مسار الجدار ليس تناسبيًّا وهو ينتهك حقوق سكّان القرية بالحياة والحريّة والكرامة. وأمرت لجنة الاستئنافات الدولة بإعادة فحص مسار الجدار مجدّدًا في المنطقة.

مع ذلك، التمست الدولة المحكمة العليا ضدّ هذا القرار مُدّعيةً أنّ اللجنة تجاهلت الإسقاطات الأمنيّة المتعلّقة بالمسار البديل الذي سيضمّ القرية إلى نطاق

الحاجز على مدخل قرية الشيخ سعد

القدس. في عام 2010 قبلت المحكمة "العليا" التماس الدولة وصدّقت بذلك مسار الجدار في المنطقة.

أدّى إنشاء الجدار إلى عزل وفصل مجموعتيْن سكنيّتيْن بشكل فوريّ، سكان القدس الذي ظلّوا شرقيّ الجدار، وسكان السواحرة الشرقيّة والشيخ سعد الذين ظلّوا في جانبه الغربيّ. وقد مرّ من وقتها نحو عقد من السنوات بحيث ظلّ سكّان القرى معزولين ومقطوعين عن أبناء عائلاتهم وأماكن عملهم وعن مراكز الخدمات التي ظلّت في الجانب الثاني للجدار.

بعد تشييد الجدار والحواجز في المنطقة، فرضت السلطات سلسلة من القيود الاعتباطيّة على سكّان القرى، ما فاقم من العزل الذي فُرض على السكّان. وتقوم هذه التدابير بتقسيم السكّان إلى أربع فئات مختلفة:

- 1300 شخص من سكّان السواحرة الشرقيّة والذين يحملون بطاقات هويّة إسرائيليّة، ويسكنون بجوار حاجز السواحرة الشرقيّة، أو يعملون في مؤسّسات دوليّة، تظهر أسماء هؤلاء السكان في قائمة تُدار في حاجز السواحرة الشرقيّة ويحقّ لهم منذ سنة عبور هذا الحاجز بسيّاراتهم إلى القدس والعودة منها إلى بيوتهم، بين الساعة 6:00- 18:00 فقط.
- سكّان السواحرة الشرقيّة والشيخ سعد من حملة بطاقات الهُوية الإسرائيليّة (عناوينهم مسجّلة في جبل المكبر): يحقّ لهم عبور حاجز الشيخ سعد (ذهابًا وإيابًا) أو حاجز السواحرة الشرقيّة – باتجاه واحد فقط (الخروج من شرقيّ القدس)، وذلك مشيًا على الأقدام. وعلى عكس ذلك، فإنّهم يضطرّون للقيام بلفّة طويلة بسيّاراتهم واجتياز حاجز الزعيم. وتطول هذه السفرة لساعة تقريبًا.
- سكّان السواحرة الشرقيّة الذين يحملون بطاقات هويّة تابعة للضفة الغربيّة ويحملون تصاريح دخول إلى "إسرائيل"، لا يمكنهم دخول المدينة إلّا سيرًا على الأقدام عبر حاجزي الزيتون أو الزعيم. ويُحظر عليهم اجتياز حاجز السواحرة

الشرقيّة.

- سكّان الشيخ سعد الذين يحملون بطاقات هويّة تابعة للضفة الغربيّة وتصاريح دخول إلى "إسرائيل"، ولا يُسمح لهم إلّا بالعبور عن طريق حاجز الشيخ سعد.

يحقّ لسكّان شرقيّ القدس الذين يعيشون في نطاق المدينة ويرغبون بزيارة السواحرة الشرقيّة أو الشيخ سعد، أن يحضروا إلى المكانيْن بسيّاراتهم، عبر حاجز الزعيم فقط. وعلى العكس من ذلك، يحقّ لهم الخروج من القدس عبر حاجز الشيخ سعد سيرًا على الأقدام فقط، إلّا أنّه لا يحقّ لهم الدخول إلى المدينة ثانية عبر هذا الحاجز.

تُثير هذه القيود الصارمة والمعقّدة المصاعب الجمّة على إدارة الحياة اليوميّة، وعلى إقامة العلاقات بين سكّان القريتيْن وبين سائر أفراد عائلاتهم الذين ظلّوا في الجهة الثانية للجدار. فقد جرى الفصل بين الأخوة والأخوات وبين الأهل والأبناء والبنات، وأدّت الصعوبة الكبيرة الكامنة في اجتياز الحواجز إلى تلاقي أفراد العائلة في أحيان متباعدة فقط، في الأعياد والمناسبات العائليّة. زدْ على ذلك أنّ الكثير من السكّان فقدوا أماكن عملهم وهم يجدون صعوبة كبيرة في تلقّي الخدمات التي كانوا يتمتعون بها في المدينة سابقًا.

وتتعلق مشكلة أخرى خلقها الجدار بمسألة الدّفن: فالمقبرة التي تخدم القريتيْن موجودة في جبل المكبّر، في الجهة الثانية للجدار. وفي كلّ مرّة تُجرى فيها جنازة لأحد سكّان السواحرة الشرقيّة أو الشيخ سعد، تسمح قوّات الأمن عند الحواجز بعبور خمسين شخصًا فقط من سكان القريتيْن، بمن فيهم الأقرباء، ودخول القدس من أجل المشاركة في الجنازة. وبعد الجنازة يجد أفراد العائلة صعوبة في زيارة القبر بسبب القيود.

منظر للطريق المسحور من منتزه قصر المفوض بجبل المكبر

الطريق المسحور

الطريق المسحور هو مقطع شهير من طريق القدس، أسفل قصر المفوض، داخل حي جبل المكبر. أُطلق على الطريق اسم فريد لأنه عند إيقاف السيارة في منتصف الطريق، والنزول من قمة الجبل، وإطلاق الفرامل، لاحظت ظاهرة مثيرة للاهتمام: تبدو السيارة وكأنها تتحرك صعودًا، على الرغم من أنها تتحرك لأسفل وفقًا للجاذبية، نفس الشيء حتى عندما تكون المياه المتساقطة على الطريق تبدو وكأنها تسير على الطريق بدلاً من النزول. أصبحت هذه الظاهرة جزءًا من حياة سكان القدس وجذبًا للزوار.

قصر المفوض

هو مبنى حكومي أُنشئ في القدس إبان الانتداب البريطاني ليكون مقر إقامة ومكتب المفوض السامي البريطاني. من قِبَل سلطات الانتداب البريطاني يُسمى المبنى "مقر حكومة الاحتلال". ويقع المجمع أرمون هنتسيف على قمة جبل "في"، المعروف أيضاً باسم "جبل

مقر منظمة الأمم المتحدة لمراقبة القوات المسلحة (UNTSO) في القدس

المكبر"، و"ريدج أرمون هنتسيف". وهي سلسلة الجبال تطل على المدينة القديمة من الجنوب الشرقي.
قصر المفوض اليوم في حوزة الاحتلال الإسرائيلي، ويُستخدم كمقر لمنظمة الأمم المتحدة لمراقبة القوات المسلحة (UNTSO).

بعد احتلال البريطانيين للقدس عام 1917، تم تأميم مجمع أوغستا فكتوريا حيث أصبح المقر الرئيسي للجيش البريطاني في فلسطين. عندما بدأ الانتداب البريطاني في عام 1920، كانت المؤسسات الحكومية تسكن المجمع، وانتقل المفوض السامي هربرت صموئيل لمدة خمس سنوات إلى مجمع أوغستا فكتوريا.
بين عامي 1925 - 1927 عاش في أوغستا فيكتوريا المفوض السامي للمارشال هربرت بلومر، ولكن مر بعد ذلك زلزال صعب على القدس وتصدع مباني المجمع.

وفي أعقاب الزلزال، انتقل المفوض السامي بشكل مؤقت إلى منزل في شارع محنايم، وفي الوقت نفسه بدأ تصميم مبنى جديد لاستخدامه كمقر إقامة رسمي ومركز حكومي. بعد فحص العديد من المواقع في عموم القدس، تقرر شراء موقع في جبل المكبر شرق حي تلبيوت.

مجمع المدخل

يُغطي مُخطط قصر المفوض مساحة كبيرة ومسيجة تبلغ 65 دونماً. يمتد طريق الوصول من طريق الخليل ويُؤدي إلى مبنى رائع يقع على الجانب الغربي من المجمع. هذا هو هيكل بوابة المدخل الذي يجمع بين الغرف لقوة الحراسة للمجمع. يؤدي طريق الوصول الداخلي من هيكل البوابة إلى المدخل الرئيسي المخطط له بأسلوب يُذكّر بالمباني المملوكية التي يُمكن رؤية نمطها في البلدة القديمة.

تم تصميم قصر المفوض ليكون بمثابة مبنى ضخم ذو شكل غير متماثل. حيث صُمِمَ الجزء الشمالي من المبنى لاستخدامه كجناح تشغيلي للمجمع مع مطبخ وساحة خدمة وغرف للموظفين الذين يقومون بصيانة المبنى.

يهدف الجانب الجنوبي من المبنى إلى خدمة الوظائف الرسمية للمبنى، ويضم قاعة احتفالات تُعد أجمل وأروع غرفة في المبنى. سقف القاعة مسطح - على عكس الأسقف المقببة لقاعات الطعام وغرفة المعيشة. تم تركيب مدفأة ضخمة في القاعة تُطل على بلاط السيراميك في اللوحات الأرمنية التقليدية.

في الغرفة تم تصميم معرض يربط قاعة الرقص بغرفة الطعام، وكان مخصصًا للأوركسترات التي استقبلت الضيوف الذين تمت دعوتهم إلى الأحداث الرسمية. فوق قاعة الرقص يرتفع برج مثمن، والذي يقصد به وفقًا للخطة أن يكون بمثابة الجناح السكني للمفوض السامي وعائلته.

الواجهة الجنوبية لمبنى قصر المفوض هي الأكثر إثارة للإعجاب من بين جميع واجهات المبنى. يكشف منظر المبنى من هذه الواجهة عن مجموعة من كتل البناء المتدرجة التي تتضمن عناصر معمارية جمالية تشمل القباب والفتحات المحدبة والمداخن الأنيقة على شكل مدخنة. من البرج الثماني الأضلاع يُمكنك أن تطل على منظر خلاب للقدس حول المبنى.

قبل احتلال عام 1948 كانت تقوم عليه الكلية العربية والمدرسة الزراعية اليهودية، وقبل أن يُغادر المندوب السامي البريطاني السير ألن كانغهام فلسطين، وضع دار الحكومة على جبل المكبر والكلية العربية والمنشآت المختلفة تحت تصرف منظمة الصليب الأحمر الدولية منذ 17 مايو 1948.

وقبل نشوب معركة أواسط أغسطس عام 1948 في جبل المكبر، تمكن أحد شباب القدس أحمد حسين هرماس وكان يومها موظفاً في دائرة المعارف، من إنقاذ مكتبة الكلية العربية، ونقل ما فيها من الكتب وعددها 13 ألف كتاب ونيف، إذ كان اليهود يُحاولون الاستيلاء على المكتبة وبالفعل تمكنوا من الاستيلاء على عدد من مخطوطاتها وكتبها القيمة، قبل احتلال الجزء الغربي من جبل المكبر.
يتواجد مقر هيئة الأمم المتحدة حتى الآن في جبل المكبر في قصر المندوب السامي في فلسطين علماً بأن أول طائرة في تاريخ القدس، هبطت في "البقعة الفوقا" غرب جبل المكبر حيث يقوم مبنى الكلية العربية، وكان ذلك عام 1912. أما الطائرة فكانت فرنسية الصنع.

سياسة الاحتلال في حي جبل المكبر "إسرائيل" تمتنع عمداً

تهدف سياسة الاحتلال "الإسرائيلية" في شرقيّ القدس إلى تصعيب حياة السكّان الفلسطينيين لدفعهم إلى الرحيل عن المدينة وخلق واقع ديمغرافي وجغرافي يُحبط أيّة محاولة مستقبليّة لزعزعة سيادة "إسرائيل" في شرقيّ القدس. الفلسطينيون الذين يُغادرون المدينة بسبب هذه السياسة أو لأيّ سبب آخر يُخاطرون بفقدان مكانة الإقامة وفقدان حقوق الضمان الاجتماعي المرتبطة بها. بهذه الطريقة سلبت "إسرائيل" منذ 1967 مكانة "المقيم الدائم" من نحو 14500 فلسطيني من سكّان شرقيّ القدس.

ومن أهم طرق الاحتلال الاسرائيلي لتغيير الواقع الديمغرافي في مدينة القدس وفي حي جبل المكبر مُصادرة الأراضي وتقييد البناء. مقابل البناء واسع النطاق وتوظيف الأموال الطائلة في الأحياء المخصّصة لليهود فقط وفي كتل الاستيطان التي تُشكّل "القدس الكبرى"، تبذل "إسرائيل" جهودًا كبيرة لمنع التطوير والبناء المخصّص للسكّان الفلسطينيين.

في إطار هذه السياسة صادرت "إسرائيل" منذ العام 1967 ثُلث الأراضي التي ضمّتها إلى القدس - 24500 دونم، معظمها أراضٍ بملكيّة فلسطينية خاصّة. بنت "إسرائيل" على هذه الأراضي 11 حيًّا مخصّصاً للسكّان اليهود فقط - وهذه الأحياء لا تختلف مكانتها عن مكانة المستوطنات في بقيّة مناطق الضفة الغربية.
فور الضمّ ألغت "إسرائيل" جميع الخرائط الهيكليّة الأردنيّة التي كانت سارية في المناطق المضمومة، وأنشأت فراغًا تخطيطيًّا امتلأ فقط تدريجيًّا - لم تتّخذ "إسرائيل" مثل هذه الخطوة في بقيّة مناطق الضفة. فقط في بداية الثمانينات أعدّت بلدية القدس خرائط هيكلية لجميع الأحياء الفلسطينية في شرقيّ المدينة وكانت ميزتها الأبرز المساحات الشاسعة التي جرى تخصيصها كـ"أراضٍ ذات إطلالة" يُمنع فيها البناء.

تفيد معطيات العام 2014 بأنّه بعد إجراء بعض التعديلات على الخرائط الهيكلية بلغت نسبة هذه المساحات في الأحياء الفلسطينية نحو 30%. وتخصَّص هذه الخرائط للسكن فقط نسبة 15% من مساحة شرقيّ القدس (وتُشكّل نحو 8.5% من إجمالي المسطّح البلدي) علمًا أنّ نسبة السكان الفلسطينيين إلى مجمل سكّان المدينة تبلغ نحو 40%.
وهذا ما يحدث في حي جبل المكبر باستمرار حيث تقوم عناصر شرطة الاحتلال الإسرائيلي وعناصر حرس الحدود وجرافة إلى حيّ جبل المكبر وتقوم بهدم المباني السكنية والتجارية أو تقوم بإجبار أصحابها بهدمها بأيديهم.

وفي ختام قضيتنا نُؤكد على أن نظام الاحتلال الإسرائيلي طبّق في كافّة الأراضي الفلسطينية الممتدّة بين النهر والبحر قوانين وإجراءات وعُنفاً منظّماً غايته السّعي إلى تحقيق وإدامة التفوّق اليهودي على الفلسطينيّن وهذا النظام ماهو إلا نظام أبارتهايد.

Endnotes

1. تشارلز وارن، كلود ريجنير كوندر، مسح غرب فلسطين: القدس، لجنة صندوق استكشاف فلسطين 1884، ص 397 (باللغة الإنجليزية).
2. أمير حيشين، بيل هوتمان، آفي ميلاميد، منفصل وغير متكافئ، مطبعة جامعة هارفارد يناير 2009، ص 201 (باللغة الإنجليزية).

أهالي الشيخ جراح: لن نقبل بنكبة ثانية

نظّم أهالي حي الشيخ جراح في القدس المحتلة، بتاريخ 30 مارس 2021، وقفة احتجاجية؛ رفضًا لقرار الاحتلال بتهجير عدد من العائلات لمصلحة المستوطنين.

ورفع المحتجون لافتات تحمل عبارات تُشير إلى يوم الأرض وجريمة التهجير، مثل: "التهجير جريمة حرب"، "عاش يوم الأرض الخالد"، "30 مارس تاريخ لا يُنسى"، وعبارات أُخرى تدل على الصمود والثبات، مثل، "سوف نبقى هنا"، "صامدون في حي الشيخ جراح".

وتأتي هذه الفعالية تزامنًا مع يوم الأرض الفلسطيني الذي يُوافق الثلاثين من شهر مارس من كل عام.

نكبة جديدة

ويُواجه الفلسطينيون في حي الشيخ جراح نكبة جديدة ضمن مخطط استيطاني في محاولة لتهجيرهم من منازلهم وأرضهم بقرارات من محاكم الاحتلال.

وقال المقدسي أحمد الصفدي: "إننا اخترنا الاعتصام في الشيخ جراح؛ لأنه يفرض نفسه علينا، فهو رأس الحربة بالدفاع عن وجودنا في القدس".

وأكد الصفدي أن خطورة استيلاء الاحتلال على القدس تبدأ من حي الشيخ جراح، فإذا تمكن من السيطرة عليه، سينتقل تباعًا لكل أحياء المدينة المقدسة.

وأوضح أن الدفاع عن الوجود الفلسطيني في القدس يحتاج إلى استراتيجية وطنية، ودبلوماسية فلسطينية وأردنية، بالإضافة إلى تكاتف كل المؤسسات المقدسية لتثبيت الوجود الفلسطيني فيها.

ولفت إلى أن هؤلاء المقدسيين موجودون

قبل وجود الاحتلال في الشيخ جراح، ولا يُمكن القبول بأي مكان بديلاً عنه، كما لا يُمكن أيضًا القبول بنكبتين للشخص ذاته، فالأولى كانت عام 1948، والنكبة قد تحدث حاليًّا.

وتأتي هذه الفعالية ضمن حملة ينظمها أهالي الحي، حملت وسم "أنقذوا حي الشيخ جراح"، و"الشيخ جراح بيتنا".

صراع مع الاحتلال

من جانبها قالت المقدسية منى الكرد: "إننا نُصارع قضاة المستوطنين في محاكم الاحتلال في قانون يخدم المستوطنين، الذين لا يريدون وجوداً فلسطينياً عربياً مقدسياً في القدس، منذ 49 عاماً".

وأكدت الكرد -وهي من إحدى العائلات المهددة بالتهجير القسري- أن أهالي الشيخ جراح صامدون في هذه الأرض، ولن يرحلوا.

ووجه المحتجون رسالة إلى الملك الأردني عبد الله الثاني، مطالبين الحكومة الأردنية بمنح أهالي حي الشيخ جراح الأرواق الرسمية التي تثبت ملكية وجودهم في الأرض؛ لكونها من رعت الاتفاقية عام 1967.

جريمة حرب

بدوره قال المقدسي محمد الصباغ: "إننا نقف اليوم دعمًا وتضامنًا مع فلسطيني الداخل المحتل الذين صادر الاحتلال أراضيهم عام 1976 في يوم الأرض الفلسطيني، كما ونرفض التهجير القسري الذي نتعرض له هنا في القدس".

وطالب الصباغ الملك الأردني بضرورة التوجه للمحكمة الدولية لوقف هذا الإخلاء القسري عن أهالي حي الشيخ جراح؛ لأن الذي يحدث معهم هو جريمة حرب، وقانون الاحتلال موجه ضد الفلسطيني لإخراجه من أرضه. وأضاف: يجب أن يفهم العالم وضعنا الإنساني، فلا يوجد أيّ قانون في العالم يُقر بطرد السكان من منازلهم، مشيرًا إلى أن قضاء الاحتلال يقف مع الطرف الآخر (المستوطنين)، فهو لا يريد البحث في ملكية الأرض.

وأوضح الصباغ أنه منذ 1972 وهم يُطاردون في محاكم الاحتلال، إلا أن الأخيرة أعطتهم قضايا إخلاء لعدد من العائلات المقدسية.

تطهير عرقي

وقال أحد المشاركين في الوقفة: "إنها تأكيد على دفاعنا عن أرضنا ووجودنا في هذه الأحياء المقدسية التي تتعرض لتطهير عرقي وتهجير من الاحتلال، فنحن أبناء شعب واحد وقضية واحدة".

وأكد أن الاحتلال يسعى لتغيير واقع المدينة جغرافيًّا وديمغرافيًّا لمصلحة المستوطنين، مستدركًا بالقول: "لذلك يجب علينا الوقوف والتضامن ودعم أهلنا وشعبنا لتثبيت وجودهم في هذه المدينة، خاصةً أن المحكمة محكمة سياسية بامتياز، وليس لها أي سند قانونية".

وتابع: "الاحتلال يريد تهجير السكان وإقامة نحو 230 وحدة استيطانية فوق أنقاض هذا الحي، بالإضافة إلى خلق حزام استيطاني متواصل، يفصل شمال المدينة عن وسطها، ويفتت وحدة القدس، ويحولها إلى أحياء معزولة في محيط إسرائيلي واسع".

ويُواجه أهالي حيّ الشيخ جرّاح، الواقع شمال البلدة القديمة بالقدس المحتلة، منذ العام 1972 مخططاً إسرائيليّاً لتهجيرهم وبناء مستوطنة على أنقاض بيوتهم، بزعم أن الأرض التي بُنيت عليها منازلهم من طرف الحكومة الأردنيّة كانت مؤجرة في السّابق لعائلات يهودية.

ومنذ احتلال المدينة عام 1967، هدم الاحتلال قرابة 2000 منزل في القدس، كما اتبع سياسة عدوانية عنصرية ممنهجة تجاه المقدسيين، بهدف إحكام السيطرة على القدس وتهويدها وتضييق الخناق على سكانها الأصليين.

الاحتلال أجبره على هدم منزله بسلوان.. هكذا أطفؤوا فرحة زفافه المرتقبة

أجبرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي

المقدسي سيف عبد اللطيف من بلدة سلوان، على هدم منزله ذاتياً، بتاريخ 16 مارس 2021.

وأفادت مصادر مقدسية أن الشاب سيف شرع في بناء مسكنه قبل ثلاثة أشهر؛ استعداداً لإتمام تجهيزات زفافه.

ولفتت عائلة الشاب عبد اللطيف إلى أن بلدية الاحتلال في القدس يرافقها قوات الاحتلال اقتحمت المنطقة خلال الأسبوع الثاني من شهر مارس 2021، وأجبرت نجلها على هدم منزله بدعوى البناء دون ترخيص.

وأوضحت العائلة أن سلطات الاحتلال لا تُعطي المقدسي رخصاً للبناء، وتطلب منه إجراءات تعجيزية لا يستطيع المقدسي تلبيتها.

وتأتي عمليات الهدم بدعوى عدم الترخيص التي تستخدمها بلدية الاحتلال؛ لمنع التمدد الطبيعي للفلسطينيين، والتضييق عليهم ومصادرة أراضيهم؛ لتهويد المدينة المقدسة والسيطرة الكاملة على الأرض.

ومنذ احتلال المدينة عام 1967، هدم الاحتلال أكثر من 1900 منزل في القدس، كما اتبع سياسة عدوانية عنصرية ممنهجة تجاه المقدسيين؛ بهدف إحكام السيطرة على القدس وتهويدها وتضييق الخناق على سكانها الأصليين؛ من خلال سلسلة من القرارات والإجراءات التعسفية، والتي طالت جميع جوانب حياة المقدسيين اليومية.

ومن هذه الإجراءات هدم سلطات الاحتلال الإسرائيلي المنازل والمنشآت بعد وضعها العديد من العراقيل والمعوقات أمام إصدار تراخيص بناء لمصلحة المقدسيين.

وتهدف سلطات الاحتلال بذلك إلى تحجيم وتقليص الوجود السكاني الفلسطيني في المدينة؛ حيث وضعت نظاماً قهرياً يقيّد منح تراخيص المباني، وأخضعتها لسلم بيروقراطي وظيفي مشدد؛ بحيث تمضي سنوات قبل أن تصل إلى مراحلها النهائية.

وفي الوقت الذي تهدم فيه سلطات الاحتلال المنازل الفلسطينية، تصدّق على تراخيص بناء آلاف الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي القدس.

خطة "إسرائيلية" لإقامة مجمع للنفايات قرب شعفاط والعيسوية

كشفت تقارير عبرية أن بلدية الاحتلال في القدس المحتلة عادت للترويج لمشروع بناء مكب للنفايات بالقرب من مخيم شعفاط شمال البلدة القديمة من القدس، متجاهلة كل الاعتراضات على التلوث البيئي ونشر الأوبئة والقذورات في المنطقة.

ووفق مصادر مقدسية؛ فإن طرح المشروع من جديد يأتي بعد ست سنوات من وقفه في أعقاب معارضة أصحاب الأراضي في شعفاط والعيسوية.

وفي هذا السياق، ناقشت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية الاحتلال، بتاريخ 17 مارس 2021، خطة لبناء مكب للنفايات في المنطقة القريبة من مخيم شعفاط وشعفاط البلد والعيسوية، الأمر الذي أثار معارضة وانتقادات شديدة من المواطنين.

وتوقف الترويج لخطة بناء المكب عام 2016 بعد معارضة نشطاء بيئيين وأهالي شعفاط والعيسوية الذين انضموا إلى صفوفهم، وقدموا اعتراضات على ذلك وقررت البلدية مؤخرًا إعادة الخطة ومناقشتها مرة أخرى.

ووفقًا للخطة؛ سيتم التخلص من التربة الزائدة في المجمع، والتي ستصل يوميًّا بالشاحنات، في حين يخشى الأهالي من أن يصبح المجمع خطرًا بيئيًّا ويلوث هواء المنطقة. وزعمت توصية مهندس بلدية الاحتلال يوئيل ايفين، أن المشروع يُقام لمصلحة سكان المنطقة ولتعزيز الاقتصاد المحلي.

وقال: "لا يوجد حاليًّا داخل مدينة القدس موقع منظم دائم لامتصاص فائض التربة

الناتج عن بناء المساكن والبنية التحتية، فيضطر المطورون والمقاولون لنقلها إلى مناطق نائية".

وأضاف خلال نقاش اللجنة أن "إلقاء كميات كبيرة من التربة الزائدة في مناطق مفتوحة في جميع أنحاء المدينة وخصوصًا في شرقها، أصبح الآن من أخطر المشاكل البيئية في القدس، وقد تطورت هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة لعدم توفر الموقع، وبالتالي إنشاء موقع منظم وقانوني لدفن التربة الزائدة مهم للبلدة"، حسب زعم اللجنة.

— — — — — —

الاحتلال يمنع المقدسية "الحلواني" من دخول الإبراهيمي

منعت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 23 مارس 2021، المرابطة المقدسية هنادي الحلواني من دخول المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل.

وأوضحت الحلواني أن الاحتلال منعها من دخول المسجد الإبراهيمي بدعوى أنها ممنوعة من دخول الأماكن المقدسة.

وقالت: "توجهت اليوم إلى الخليل قاصدة الصلاة في المسجد الابراهيمي، وعند نقطة التفتيش بعد فحص بطاقتي الشخصية أبلغوني أنني ممنوعة من دخول الأماكن المقدسة كلها".

وأكدت المرابطة المقدسية أن الاحتلال وقراراته إلى زوال، مضيفة: "عندما أتلقى قرارات إبعاد عن المسجد الأقصى، أكون واثقة ومتأكدة أنه كما تنتهي هذه القرارات يوماً ما سينتهي الاحتلال".

وعن رسالتها بعد هذا المنع، قالت: "رسالتي لكل الفلسطينيين وكل شخص يستطيع الوصول إلى المسجد الأقصى والإبراهيمي، ألا يتركوهم، للمشروع الصهيوني". وأشارت إلى أن الاحتلال يعدّ الإبراهيمي نموذجًا مصغرًا لما يريده في المسجد الأقصى من تقسيمات زمانية ومكانية وإبعادات وتفريغ، وبالنهاية الاستيلاء عليه.

وأكدت أن هذا المنع والإبعاد عن الأقصى لن يُؤثر على عزيمتها في الدفاع عن المقدسات الإسلامية. وتُرابط المعلمة الحلواني على أبواب الأقصى، وفي أروقته، وتُصلي خارجه قسرًا مع بلوغ عدد سنوات إبعادها عنه حتى كتابة هذا النص 7 سنين.

يُشار إلى أن هنادي الحلواني ولدت عام 1980، وترعرعت في حي وادي الجوز بمنزل تُطل شرفته الخارجية على الأقصى، وبدأ تعلقها بالمكان منذ نعومة أظفارها لمرافقتها الدائمة لجدتها لهذا المكان المقدس، وفي عام 2007 قررت الحلواني الالتحاق بدار القرآن في المسجد الأقصى.

تحققت أمنيتها بالرباط في أولى القبلتين عام 2011 مع انطلاق مشروع مصاطب العلم، وقررت الانضمام إليه بأي وسيلة، وتقدمت بطلب للالتحاق به مُدرسةً. كان

لها دوراً كبيراً في هبّتيّ باب الأسباط عام 2017 وباب الرحمة عام 2019، الأمر الذي جعلها عرضة للاعتقالات والملاحقات.

بلغ مجموع اعتقالاتها وجلسات التحقيق معها منذ عام 2011، 62 اعتقالاً وتحقيقاً، بالإضافة إلى ما مجموعه 7 أعوام من الإبعاد عن الأقصى، و5 إبعادات أخرى عن البلدة القديمة، واقتحام منزلها وتدمير محتوياته أكثر من 12 مرة.

— — — — — —

الاحتلال يستخدم التزوير لسرقة حي الشيخ جراح

أكدت الهيئة المقدسية لمقاومة التهويد، أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تُكرر عملية التزوير من أجل سرقة أكبر عدد من منازل وعقارات المقدسيين في حي الشيخ جراح.

وقال رئيس الهيئة ناصر الهدمي، في تصريح بتاريخ 24 مارس 2021: "إن الاحتلال لم يستطع إثبات ملكية المنازل والعقارات للمستوطنين أو الجمعيات الاستيطانية". وبيّن أن الاحتلال بعدما

عجز عن تقديم أوراق ثبوتية، لجأ إلى طريقة التفافية استخدمها عام 2008؛ وهي تسليم البيوت للمستوطنين بأوراق مزورة، ومرت القضية دون أن يتمكن أصحاب الحق من الرد على قرار محكمة الاحتلال.

وشدد الهدمي على ضرورة تكاتف الشارع المقدسي عموماً؛ لأن القضية ليست منحصرة بالشيخ جراح، بل إن القدس بأكملها مستهدفة، مضيفًا: "إذا استطاع الاحتلال تنفيذ سياسته التهجيرية بالشيخ جراح سيكمل ويوسع أطماعه تجاه أحياء أخرى". وأشار إلى أن مخططات الاحتلال تتمثل في تنفيذ عمليات تهجير جماعية، منبّهًا إلى أنه ماضٍ في المخطط.

ويُواجه أهالي حيّ الشيخ جرّاح، الواقع شمال البلدة القديمة بالقدس المحتلة، منذ العام 1972 مخططاً إسرائيلياً لتهجيرهم وبناء مستوطنة على أنقاض بيوتهم، بزعم أن الأرض التي بُنيت عليها منازلهم من طرف الحكومة الأردنيّة كانت مؤجرة في السّابق لعائلات يهودية. وكشف الاحتلال مؤخراً من إجراءاته لتنفيذ المخطط وفرضه واقعاً على الأهالي، خاصةً بعد صدور قرارات متتالية من محاكم الاحتلال لمصلحة الجمعيات الاستيطانيّة التي تقود هذا المخطط.

— — — — — —

الاحتلال يصادر جرافات وجرارات في حي وادي الجوز بالقدس

صادرت قوات الاحتلال بتاريخ 25 مارس 2021، العديد من الآليات التي تُستخدم في العمل بأحد مصانع الطوب بحي وادي الجوز في مدينة القدس المحتلة.

وأفادت مصادر محلية بأن قوة احتلالية داهمت حي الجوز بالقرب من مدينة القدس قبل أن تقتحم أحد مصانع الطوب وتعمد إلى مُصادرة جرافات وجرارات من داخله.

وذكرت المصادر بأنه تم مصادرة تلك الآليات باستخدام رافعات وونشات خاصة، وشاحنات حضرت إلى المكان تزامناً مع انتشار مكثف لقوات الاحتلال. وفي نهاية العام المنصرم وافقت ما تُسمى بلجنة التخطيط والبناء الإسرائيلية على خطة لتهويد منطقة وادي الجوز في القدس المحتلة. وبموجب الخطة سيهدم أكثر من 200 منشأة صناعية لفلسطينيين في المنطقة، لبناء حوالي 900 غرفة فندقية استيطانية. وعلى حساب أراضي القدس سيشق الاحتلال طرقاً جديدة وخطّاً للقطار الخفيف ويفتتح حديقة استيطانية بالقرب من وادي قدرون. وعدّ رئيس بلدية الاحتلال في القدس "موشيه ليون" في وقت سابق أن المشروع التهويدي خطوةً أخرى نحو تحقيق مخطط تاريخي في شرق المدينة.

وخلال سنوات قليلة سيتم نهب 200 ألف متر مربع لإنشاء مجمعات صناعية وفندقية لهدف تغيير معالم القدس التاريخية وحصار أحيائها ومنعها من التمدد العمراني. وكانت بلدية الاحتلال قد أعلنت عن إطلاق خطة تهويدية جديدة شرقي القدس، تشتمل على مشروع ضخم لإنشاء وادي السيليكون أو (السيليكون فالي)، وهو عبارة عن خطة، بموجبها ستوسع مساحات قطاع المال والأعمال والمحال التجارية والغرف الفندقية بحجم كبير على حساب المنطقة الصناعية التي ستدمر بالكامل.

ويُعد هذا المشروع التهويدي هو الأضخم منذ العام 1967، ويهدف إلى تطويق البلدة القديمة من الجهة الشرقية، ودمج شطري المدينة وتكريس "السيادة" الإسرائيلية في القدس. ويُصعد الاحتلال من عمليات هدم منازل المقدسيين ومنشآتهم الصناعية، وتجريف أراضيهم في مدينة القدس المحتلة، كما تشهد عمليات الاقتحامات والاعتقالات وقرارات الإبعاد وفرض الغرامات المالية الباهظة بحق المقدسيين تصاعداً ملحوظاً، لصالح تهويد المدينة المقدسة، وتنفيذ مشاريع استيطانية.

— — — — — —

قرار هدم حي البستان بالقدس مقدمة لتهجير جماعي

حذر مجلس الإفتاء الأعلى في فلسطين،

من تداعيات قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي، هدم حي البستان في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك، وتحويله إلى حديقة لمشاريع ومخططات تهويدية، ما سيفضي إلى تهجير عشرات العائلات وتشريدهم.

وقال المجلس، خلال جلسة عقدها، بتاريخ 28 مارس 2021، برئاسة المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية محمد حسين، لمناقشة المسائل الفقهية المدرجة على جدول أعماله: "إن هذه الخطوة سابقة خطيرة في تاريخ القدس، وبداية لهدم أحياء بأكملها، وتهجير جماعي، بهدف تفريغها من سكانها الأصليين".

وأوضح أن بلدة سلوان هي الحامية الجنوبية للأقصى، ويحاول الاحتلال اقتلاع السكان منها من خلال الاستيلاء على الأراضي والمنازل أو هدمها واستهداف مقابرها.

واستنكر المجلس تهديد 28 عائلة بالتشريد والترحيل عن حي الشيخ جراح، وصدور قرارات "ظالمة" بالخصوص، منبّهاً أن هذه الاعتداءات تتزامن مع تصعيد الإجراءات الاستفزازية التي يقوم بها الاحتلال والمستوطنون في الأقصى وباحاته.

وأشار إلى أن الحفريات أسفل "الأقصى" زادت وتيرتها في الفترة الأخيرة، لتشمل أماكن متعددة في آنٍ واحد، على طرق استكمال تهويد جنوب غربي المسجد الأقصى، وسرقة الأتربة الخارجة من هذه الحفريات، واستمرار الاقتحامات اليومية للمسجد، التي تتم عبر مجموعات بحماية جيش الاحتلال. وحذر من استغلال الاحتلال للإغلاقات بسبب جائحة "كورونا"، لتنفيذ المزيد من الحفريات أسفل المسجد، ما سيؤدي إلى إضعاف أساساته وهدمه، عادّاً هذا التصعيد والعدوان الصارخ يخدم مشاريع استعمارية تهويدية مفروضة بقوة الاحتلال وجبروته، ويُشكل استفزازاً حقيقياً لمشاعر المسلمين، وطمسًا للتاريخ الإسلامي، ضمن عملية التهويد التي تجرى لأقدس مقدسات المسلمين.

وندد المجلس بقرار الاحتلال هدم خربة "الميتة" في الأغوار الشمالية، ضمن مخطط تفريغ المنطقة من الفلسطينيين، مؤكداً أن هذه الممارسات لن تثنينا عن التمسك بأرضنا، وأن هذه الحملة المسعورة على أهالي الأغوار، للاستيلاء على الأرض، وتهجير أصحابها، هي جزءٌ لا يتجزأ من مسلسل الاعتداءات الممنهجة على الأرض الفلسطينية، إضافةً إلى سرقة أموال شعبنا ومقدراته.

وعلى صعيد الاعتداءات المتواصلة على المسجد الإبراهيمي في الخليل، ندد المجلس بتصديق الاحتلال على بناء مصعد للمستوطنين فيه، بهدف الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من مساحته ومرافقه، وتغيير ملامحه التاريخية، واستكمال مخططات تهويده المستمرة منذ مجزرة الحرم في فبراير 1994. وبيّن أن الاحتلال يسعى لإفراغ المسجد الإبراهيمي من المصلين، من خلال الإجراءات القمعية والتعسفية بحق المصلين، وإغلاق البوابات الإلكترونية، وعرقلة حركة المواطنين على الحواجز العسكرية المؤدية إليه واحتجازهم.

وطالب المجتمع الدولي والمنظمات الأممية المتخصصة بتحرك جاد وفاعل، لضمان تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقدس والمسجدين الأقصى المبارك والإبراهيمي في الخليل، والأرض الفلسطينية كافة.

قاصران توأم يرويان لحظات اعتقالهما وعزلهما بظروف قاسية 16 يوماً في "حوارة"

نقلت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، تفاصيل ما تعرض له شقيقان توأم قاصران من بلدة سبسطية شمال نابلس، خلال عملية اعتقالهما في شهر فبراير 2021، وعزلهما بظروف صعبة وقاسية في مركز توقيف "حوارة" لـ 16 يوماً.

وبينت الهيئة، في تقرير لها بتاريخ 1 مارس 2021، أنه تم اعتقال التوأم نصر الله الشاعر وناصر الدين الشاعر (17 عاماً)، من بيتهما الساعة الثالثة فجراً بتاريخ 3 فبراير 2021، وقام عدد من الجنود باقتحام البيت بشكلٍ همجي بعد أن قاموا بتفجير باب المدخل الرئيسي.

ويروي التوأم لمحامية الهيئة خلال زيارتهما بتاريخ 28 فبراير 2021 تفاصيل عملية الاعتقال، بقولهم: "خارج البيت قيدوا أيدينا الى الخلف وعصبوا أعيننا، ومن ثم أدخلونا إلى الجيب العسكري، ونقلونا إلى مستوطنة قريبة، وبعد ربع ساعة تم نقلنا إلى مركز توقيف حوارة جنوب نابلس".

ويضيفا، "بقينا في سجن حوارة 16 يوماً في زنزانة ضيقة، وكانت الحياة بداخلها أشبه بالجحيم، الأكل كان سيء جداً، ومعاملة السجانين همجية للغاية، 16 يوماً في الزنزانة لم يسمحوا لنا بالخروج إلى الحمام لنستحم، 16 يوماً ونحن بنفس الملابس حتى الداخلية منها، 16 يوماً دون الخروج إلى الفورة، الزنزانة باردة جداً ولم يُعطونا سوى بطانية متسخه وباليه لكل

واحد، أرضية الغرفة والجدران ممتلئة بالأوساخ وتعم فيها روائح الرطوبة والعفونة الكريهة، لقد عشنا أفظع أيامنا هناك".

ويكملا، "نُقلنا بعد ذلك إلى معسكر سالم، وتم استجوابنا بشكلٍ منفرد هناك كل واحدٍ لوحده لمدة ساعة تقريباً، من ثم نُقلنا إلى سجن مجدو لقسم رقم 10، ونحن هناك منذ 7 أيام".

انتهاك طبي متواصل بحق الأسرى المرضى في سجن "عسقلان"

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين: "إن إدارة سجون الاحتلال الإسرائيلي خاصة في "عسقلان" تُواصل سياسة الانتهاكات الطبية بحق الأسرى والمعتقلين المرضى، بإهمال أوضاعهم الصحية، والامتناع عن تقديم العلاج اللازم لهم، والاستهتار بحياتهم".

وأضافت الهيئة في تقرير أصدرته بتاريخ 4 مارس 2021، أن إدارة السجن تُماطل بنقل الأسرى الذين يُعانون من مشاكل صحية إلى العيادة، عدا عن ذلك فإن العاملين فيها يتعاملون مع الأسرى بشكلٍ سيءٍ للغاية، ويقومون بمعاينتهم وفحصهم بشكلٍ شكلي فقط، دون تقديم العلاج الناجع لهم.

ورصدت في هذا السياق إحدى الحالات المرضية الصعبة القابعة في السجن حالياً، وهي للأسير محمد براش (44 عاماً) الذي يشتكي من أمراض عدة، وبحاجة لرعاية خاصة.

وأشارت إلى أن الأسير براش يُعاني من بتر في قدمه اليسرى، وانعدام في الرؤية، وتسارع في دقات القلب، وتقرحات شديدة بالأذن تفقده القدرة على السمع.

وأوضحت الهيئة أن الأسير بحاجة ماسة لتحويله لإجراء عملية في شبكية العين، كما أنه بحاجة لتغيير سماعات الأذنين التي تعطلت منذ فترة، إضافة إلى وجود خلل في الطرف الصناعي الذي يضعه مكان رجله المبتورة وبحاجة لفحص من مختص، لكن إدارة عسقلان لا تكترث لمطالبه، وتتجاهل حالته الصحية.

تجدر الإشارة إلى أن الأسير براش من سكان مخيم الأمعري جنوب غرب رام الله، معتقل منذ عام 2003 ومحكوم بالسجن المؤبد ثلاث مرات.

الأسيران يحيى اغبارية ومحمد جبارين يدخلان عامهما الـ30 في سجون الاحتلال

دخل الأسيران يحيى مصطفى اغبارية، ومحمد توفيق جبارين من الأراضي المحتلة عام 1948، عامهما الـ30 على التوالي في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

وأوضح نادي الأسير في بيان له، بتاريخ 4 مارس 2021، أن الأسير جبارين (69 عاماً) من مدينة أم الفحم، وهو أب لتسعة أبناء، فقدَ أحدهم خلال سنوات اعتقاله إضافة إلى والديه، وكان عمر أصغر أبنائه حينما أُعتقل عام 1992، ثلاثة أعوام، واليوم هو جد لـ(27) حفيداً، ويقبع في سجن "جلبوع"، وهو محكوم بالسجن مدى الحياة.

أما الأسير اغبارية (53 عاماً)، من قرية المشيرفة في الأراضي المحتلة عام 1948، وفقد والديه خلال سنوات اعتقاله، وهو يقضي حكماً بالسجن مدى الحياة. ولفت نادي الأسير إلى أن سلطات الاحتلال وعلى مدار السنوات الماضية، رفضت الإفراج عنهما في كافة صفقات التبادل والإفراجات التي تمت، وذلك إلى جانب مجموعة من رفاقهم الأسرى القدامى، المعتقلين ما قبل توقيع اتفاقية أوسلو، وعددهم (26) أسيراً، منهم (12) من أراضي العام 1948.

وكان الاحتلال رفض مجددًا الإفراج عنهم عام 2014، ضمن الدفعة الرابعة، التي ضمت (30) أسيراً، حيث جرى الإفراج عن ثلاثة منهم بعد انتهاء أحكامهم، فيما استشهد أحدهم عام 2019، وهو الأسير فارس بارود من غزة، الذي يُواصل الاحتلال احتجاز جثمانه حتى اليوم.
والأسرى القدامى المعتقلين قبل توقيع

اتفاقية أوسلو هم:

1. كريم يونس معتقل منذ عام 1983.
2. ماهر يونس معتقل منذ عام 1983.
3. محمد الطوس معتقل منذ عام 1985.
4. إبراهيم أبو مخ معتقل منذ عام 1986.
5. رشدي أبو مخ معتقل منذ عام 1986.
6. وليد دقة معتقل منذ عام 1986.
7. إبراهيم بيادسة معتقل منذ عام 1986.
8. أحمد أبو جابر معتقل منذ عام 1986.
9. سمير أبو نعمة معتقل منذ عام 1986.
10. محمد داوود معتقل منذ عام 1987.
11. بشير الخطيب معتقل منذ عام 1988.
12. جمعة آدم معتقل منذ عام 1988.
13. محمود أبو خربيش معتقل منذ عام 1988.
14. رائد السعدي معتقل منذ عام 1989.
15. إبراهيم اغبارية معتقل منذ عام 1992.
16. محمد اغبارية معتقل منذ عام 1992.
17. يحيى اغبارية معتقل منذ عام 1992.
18. محمد جبارين معتقل منذ عام 1992.
19. ضياء الفالوجي معتقل منذ عام 1992.
20. محمد فلنة معتقل منذ عام 1992.
21. ناصر أبو سرور معتقل منذ عام 1993.
22. محمود أبو سرور معتقل منذ عام 1993.
23. محمود عيسى معتقل منذ عام 1993.
24. محمد شماسنة معتقل منذ عام 1993.
25. عبد الجواد شماسنة معتقل منذ عام 1993.
26. علاء الدين الكركي معتقل منذ عام 1993.

— — — — — —

نادي الأسير يحمّل الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الفتى الجريح أحمد فلنة

حمّل نادي الأسير سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الفتى الجريح أحمد فلنة (17 عامًا) من بلدة صفا غرب رام الله، والذي أُعتقل بتاريخ 26 فبراير 2021، بعد أن أطلقت عليه قوات الاحتلال الرصاص الحي، وأصابته بخمس رصاصات في جسده، ونكّلت به.

وأوضح نادي الأسير، في بيان، أنّ الفتى فلنة وهو طالب في الصف الأول ثانوي، والذي يواجه وضعاً صحياً صعباً، نُقل مؤخراً من سجن "مجدو" إلى مستشفى "العفولة" الإسرائيلي، لإجراء عملية جراحية جديدة، وذلك بعد عدة عمليات سابقة أجراها في مستشفى "هداسا" بعد اعتقاله، علماً أن العمليات التي خضع لها قد تمت بدون إطلاع العائلة، رغم أنه قاصر.

وعلى الرغم من وضعه الصحي الصّعب، وحاجته الماسة للبقاء في المستشفى، فإنّ إدارة سجون الاحتلال وبعد أربعة أيام من إصابته، ومكوثه في مستشفى "هداسا" مقيدًا في السرير، نقلته إلى سجن "مجدو".

كما أخضعته سلطات الاحتلال للتحقيق، أثناء وجوده في المستشفى، دون أدنى اعتبار لوضعه الصحي الصّعب.

وعقدت للأسير فلنة جلستيّ محكمة منذ اعتقاله، وتم خلالهما تمديد اعتقاله، وعُقدت له جلسة جديدة بتاريخ 24 مارس 2021.

واعتبر نادي الأسير، أن ما جرى مع الفتى فلنة "جريمة"، ويُواصل الاحتلال تنفيذها باعتقاله وحرمان عائلته من زيارته، وهي تُضاف إلى قائمة طويلة من الجرائم التي تُنفذ بحقّ المعتقلين والأسرى، ومنهم الأطفال.

وتعيش عائلته حالة من القلق الشديد، خاصّةً بعد أن رفض الاحتلال السّماح لها بزيارته، والاطلاع المباشر على وضع نجلها، هذا وتُطالب عائلته الجهات المختصة، وعلى رأسها الصليب الأحمر

الدولي، بضرورة التدخل والضغط على الاحتلال، للسماح لها بزيارته.

يُشار إلى أن قوات الاحتلال تنتهج عمليات إطلاق الرصاص على المعتقلين أثناء اعتقالهم، ولاحقًا يُواجه الأسير الجريح، عدا عن الظرف الصحي الصعب، سياسات إدارة سجون الاحتلال، والمماطلة في متابعة وضعه الصحي، ولا يُستثنى الأطفال من ذلك.

يُذكر أنه، وحتى نهاية شهر فبراير 2021، بلغ عدد الأسرى الأطفال في سجون الاحتلال نحو (140) طفلاً، موزعين على سجون "عوفر، والدامون، ومجدو".

12 أماً أسيرة يعانين قسوة السجان ومرارة الحرمان من الأبناء

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، بتاريخ 20 مارس 2021: "إن 12 أماً فلسطينية أسيرة من أصل 39 أسيرة يقبعنَّ في سجني "الدامون"، و "هشارون" يعانينَّ قسوة السجان الإسرائيلي ومرارة الحرمان من الأبناء، في اليوم الذي تحتفل به كثير من شعوب الأرض بيوم الأم، والذي يصادف الحادي والعشرين من مارس كل عام".

وأوضحت الهيئة، في بيان، أن الأسيرات الأمهات هن: إسراء جعابيص، وفدوى حمادة، وأماني الحشيم، وحلوة حمامرة، ونسرين حسن، وإيناس عصافرة، وآية الخطيب، وإيمان الأعور، وختام السعافين، وشروق البدن، وخالدة جرار، وأنهار الديك (وهي أسيرة حامل).
ولفتت إلى أن أبناء الأسيرات يفتقدون أمهاتهم في هذا اليوم وفي كل يوم من أيام السنة، حيث تحل مناسبة عيد الأم في الوقت الذي تُحرم فيه الأمهات الأسيرات من زيارة أبنائهنَّ الأطفال، بحجج أمنية واهية، كما تزداد الأمور صعوبة بدعوى الظرف الراهن المتعلق بالإجراءات الخاصة بفيروس (كورونا) المستجد، ومنها توقف زيارات العائلات.

وقالت: "إن الأسيرات الأمهات في السجون الإسرائيلية يعشنَّ أحوالاً نفسية صعبة، نتيجة القلق الشديد والتوتر، والتفكير المستمر في أحوال أبنائهنَّ، وكيفية سير حياتهم بدون أمهاتهم، والأكثر قسوةً بالنسبة للأسيرة الأم أن يكون زوجها أسيراً أيضاً، حيث يعيش أطفالهما دون رعاية الأبوين".

وأوضحت، أن الأسيرات يتعرضنَّ لكافة أشكال الضغط والإجراءات التعسفية المشددة من قِبَل السجانين، سواء من حيث الإهمال الطبي أو سياسة اقتحام غرفهنَّ وفرض العقوبات عليهنَّ، ويعشنَّ ظروفاً حياتية واعتقالية صعبة وقاسية.

وأشارت الى أن سلطات الاحتلال اعتقلت أكثر من 17 ألف امرأة فلسطينية منذ عام 1967، لافتة الى الدور الوطني والنضالي الكبير للمرأة الفلسطينية في تحمل مسؤولياتها في مواجهة الاحتلال الى جانب الرجل الفلسطيني.

ودعت المجتمع الدولي إلى العمل من أجل تحرير الأم والمرأة الفلسطينية، وتوفير الدعم الكافي من أجل حمايتها وأبنائها من غطرسة الاحتلال، وضرورة العمل على كافة المستويات للإفراج عنهنَّ، ووقف معاناتهنَّ داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

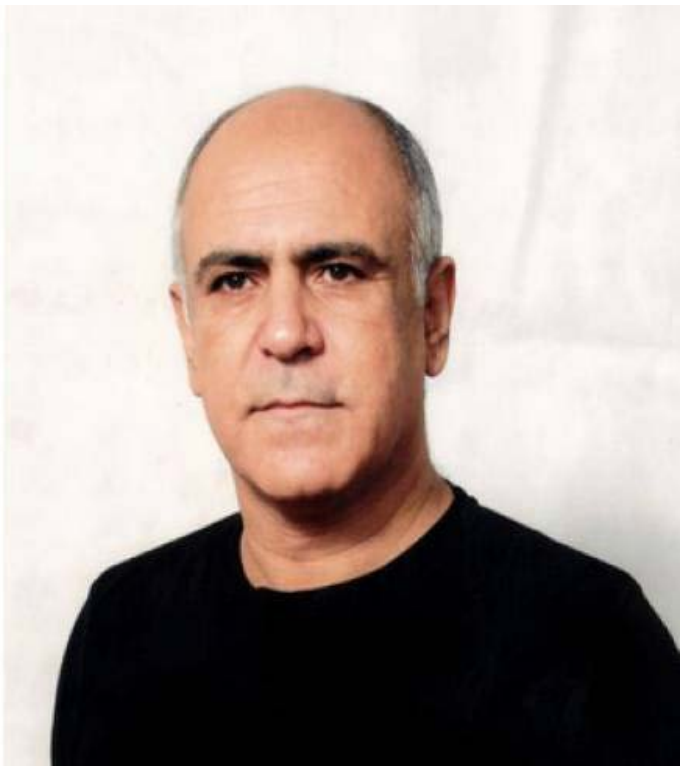

الأسيران رشدي أبو مخ وإبراهيم أبو مخ يدخلان عامهما الـ36 في سجون الاحتلال

قال نـادي الأسـير، بتاريـخ 23 مارس 2021 : "إن الأسـيرين رشـدي حمدان أبـو مخ، وإبراهيم نايـف أبو مخ، وهما من باقة الغربية في أراضي عام 1948، يدخـلان عامهمـا الــ36 فـي سـجون الاحتلال الإسـرائيلي، وهمـا من ضمن 26 أسـيراً تسـتمر سـلطات الاحتـلال باعتقالهم قبل توقيع اتفاقية "أوسـلو"، أقدمهم الأسـيران كريـم يونس، وماهر يونس".

وأوضح نادي الأسير، في بيان، أن الأسير رشـدي أبو مخ (58 عامًا)، والمعروف بين رفاقه الأسـرى باسم "صالح"، كان من المفتـرض أن يتم الإفراج عنه خلال مارس 2021، بعد أن أمضى 35 عاماً، إلا أن سـلطات الاحتـلال ادعـت منـذ سـنوات أن على الأسـير "مخالفة سير" قبل اعتقاله عام 1986، وعليه تم إضافة مدة على الحكم، ليكون موعد تحرره في أبريـل 2021، بعـد أن أمضى أكثر من 35 عامًا.

وخلال سنوات أسره، فقد الأسير رشدي والدتـه التـي انتظرتـه 33 عامًـا قبـل رحيلها، كما الكثير من الأسـرى القدامى الذين فقدوا أمهاتهم، وأفراد من عائلاتهم على مـدار سـنوات اعتقالهـم، وتوالت أجيال وهم في الأسر.

كذلـك يدخل رفيقـه الأسـير إبراهيم أبو مخ (61 عاماً)، عامه الـ36 في سـجون الاحتـلال، حيث أُعتقل هو ورشـدي في ذات اليـوم، ويُعاني الأسـير إبراهيم منذ قرابة العامين من أوضاع صحية صعبة، تفاقمت جرّاء ظروف الاعتقال القاسـية، علمًـا أن إبراهيم عاش يتيـم الأب والأم منذ أن كان طفلًا، وله شقيقة وحيدة.

يُشـار إلى أن سلطات الاحتلال أصدرت بحقهمـا حُكمًـا بالسّـجن المؤبـد، جرى تحديده لاحقًـا، ويقبعان اليوم في سـجن "النقب الصحراوي". يُذكر أن سـلطات الاحتلال رفضت الإفراج عن الأسـيرين أبو مخ ومجموعة من رفاقهم رغم مرور مجموعة من صفقات التبادل والإفراجات خلال سنوات أسـرهم، وكان آخرها عام 2014، حيـث تنكرت مـن الاتفاق الذي جرى ضمن مسار المفاوضات في حينه، وأبقـت على اعتقال 30 أسـيراً، وهي ما عُرفت بالدفعة الرابعة. يُشـار إلى أن 12 أسـيراً من أراضي عـام 1948، هم من الأسرى القدامى.

— — — — — —

الاحتلال ينكل بالطفل نور الدين عبيد أثناء اعتقاله واستجوابه

قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، بتاريـخ 24 مـارس 2021: "إن قوات الاحتلال الإسـرائيلي نكلـت بالطفل نور

الدين نصري عبيد (17 عاماً) من بلدة العيسوية بمدينة القدس المحتلة أثناء اعتقاله واستجوابه".

وبين الطفل عبيد لمحامية الهيئة تفاصيل التنكيل به، بقوله: "جرى اعتقاله خلال المواجهات التي اندلعت في بلدته، حيث هاجمته عناصر من جيش الإسرائيلي وانهالوا عليه بالضرب بشكلٍ تعسفي بأيديهم وأرجلهم وبالأسلحة التي يحملونها، ما أدى إلى إصابته بجرح في رجله وكدمات ورضوض، ولم يستطع الوقوف لحظتها من شدة الضرب، فقاموا بجره وسحبه على الأرض وزجه داخل الجيب العسكري، واستمروا بضربه بلا رحمة وهو داخل الجيب".

وتابع عبيد: بأنه تم نقله بعدها إلى مركز "شرطة أبو غنيم" جنوب القدس المحتلة لاستجوابه، وهناك حُقق معه لمدة ساعة، وهو مقيد اليدين والقدمين، وخلال الاستجواب حرموه من الدخول إلى الحمام، وبعد انتهاء التحقيق معه احتجزوه في ساحة المركز في البرد والعراء، وهو مقيد حتى الساعة الثانية بعد منتصف الليل، ومن ثم نقلوه إلى زنازين "المسكوبية".

وأضاف: ظروف زنازين "المسكوبية" مأساوية، فالغرف داخل القسم متسخة، والأغطية التي تقدمها إدارة المعتقل إلى الأسرى المتواجدين قذرة، ومليئة بالجراثيم والحشرات، وتسبب حساسية بالجلد، ووجبات الطعام المقدمة سيئة النوع والكمية، عدا عن ذلك فإن معاملة السجانين للأسرى سيئة للغاية، حيث يقومون بالاعتداء عليهم، وضربهم، لحجج وذرائع واهية، ومكث بزنازين المسكوبية لـ12 يوماً، وفيما بعد نُقل إلى سجن "أوفيك" الإسرائيلي، علماً أن هذا السجن مُخصص لاحتجاز السجناء الجنائيين الإسرائيليين وليس الأسرى الفلسطينيين الأمنيين.

وأشار إلى أنه خلال تواجده بسجن "أوفيك" لم يسلم أيضاً من الضرب والإهانة على يد السجانين، حيث طلب الاتصال بذويه، ولكن السجانين رفضوا ذلك، وعاقبوه، واعتدوا عليه بالضرب المبرح، وتعمدوا تقييد يديه بعمود السرير لساعات طويلة، وحرمانه من الطعام والشراب والدخول إلى الحمام، بقي 10 أيام في سجن "أوفيك" ذاق خلالها الأمرين، وبعدها نُقل إلى معتقل "الدامون".

يُشار إلى أن الطفل عبيد معتقل منذ تاريخ 23 ديسمبر 2020، ولا يزال موقوفاً حتى الآن، ويقبع حالياً بقسم (4)، المخصص للأشبال بمعتقل "الدامون".

جرائم الاستيطان الإسرائيلي أمام المحكمة الجنائية الدولية

إعداد: محمد مصطفى الحلو– مستشار بقطاع فلسطين

وأخيراً وبعد طول انتظار، أكدت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية في 5 فبراير 2021 اختصاصها الإقليمي وولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية، باعتبار أن دولة فلسطين عضواً في ميثاق روما الأساسي، حيث أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية "فاتو بنسودا" فتح الإدعاء العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً رسمياً في ارتكاب جرائم محتملة في الأراضي الفلسطينية منذ منتصف يونيو عام 2014.

وتعهدت بنسودا بإجراء التحقيق "بشكل مستقل وحيادي وموضوعي دون خوف أو محاباة، من أجل إثبات الحقيقة"، مشيرةً إلى أن مكتبها "سيحدد الأولويات المتعلقة بالتحقيق في الوقت المناسب، في ضوء التحديات المتعلقة بجائحة كورونا، وقلة الموارد المتاحة، وعبء العمل الثقيل المطلوب من المحكمة إنجازه".

وأكـدت أن ميثـاق روما الأساسـي يُلزم مكتب الإدعاء العام للمحكمة بفتح تحقيق إذا أحالـت أي دولـة عضو فـي الميثاق قضية إلى المكتب، ووجود أساس منطقي لبدء التحقيق".

وقـد أتى هـذه القرار الهام بعد أن سـبق أن أقـرت المدعيـة العامـة للمحكمة في عـام 2019 بوجـود "أسـاس معقـول للشـروع فـي إجـراء تحقيق فـي الحالة فـي فلسـطين"، وبأن "جرائـم حرب قد ارتكبت أو تُرتكب في الضفة الغربية بما فيها القدس الشـرقية وقطـاع غزة، لكنها طلبت من الدائرة التمهيدية للمحكمة البت في نطاق الاختصاص الإقليمي للمحكمة.

ويفتـح هذا القـرار الجديـد الطريق أمام المدعيـة العامـة للانتقـال مـن مرحلـة التحقيـق الأولـي إلـى مرحلـة التحقيق في عدد مـن الملفات التـي أُحيلت إليها، أبرزها الاستيطان والجرائم التي أُرتكبت في الحرب على غزة في عام 2014.

وبدأت الجهود الفلسـطينية بدعم عربي، قبل نحو سـبع سنوات على طريق تحقيق العدالـة الجنائية عبر المحكمـة الجنائية الدوليـة بتوقيع دولة فلسـطين في أواخر عام 2014 على "ميثاق روما" المؤسس للمحكمـة، وبعـد انضمام فلسـطين إلى ميثاق روما رسمياً عام 2015 طلبت من المحكمـة الجنائية التحقيـق في "ارتكاب "إسـرائيل" جرائم حـرب وجرائم ضد الإنسـانية" خلال الحرب على غزة عام 2014، والاسـتيطان والتهجير القسري للمدنييـن، وقتل الفلسـطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي سـبتمبر مـن عـام 2014، قررت المدعيـة العامـة للمحكمة فاتوا بنسـودا البدء "بدراسة أولية للحالة في فلسطين"، قبل أن تتوصل في نهاية عام 2019 إلى "وجـود جرائم حرب، مـا زالت تُرتكب في الأراضي الفلسطينية".

لكن بنسـودا وقبل فتح تحقيق رسمي في

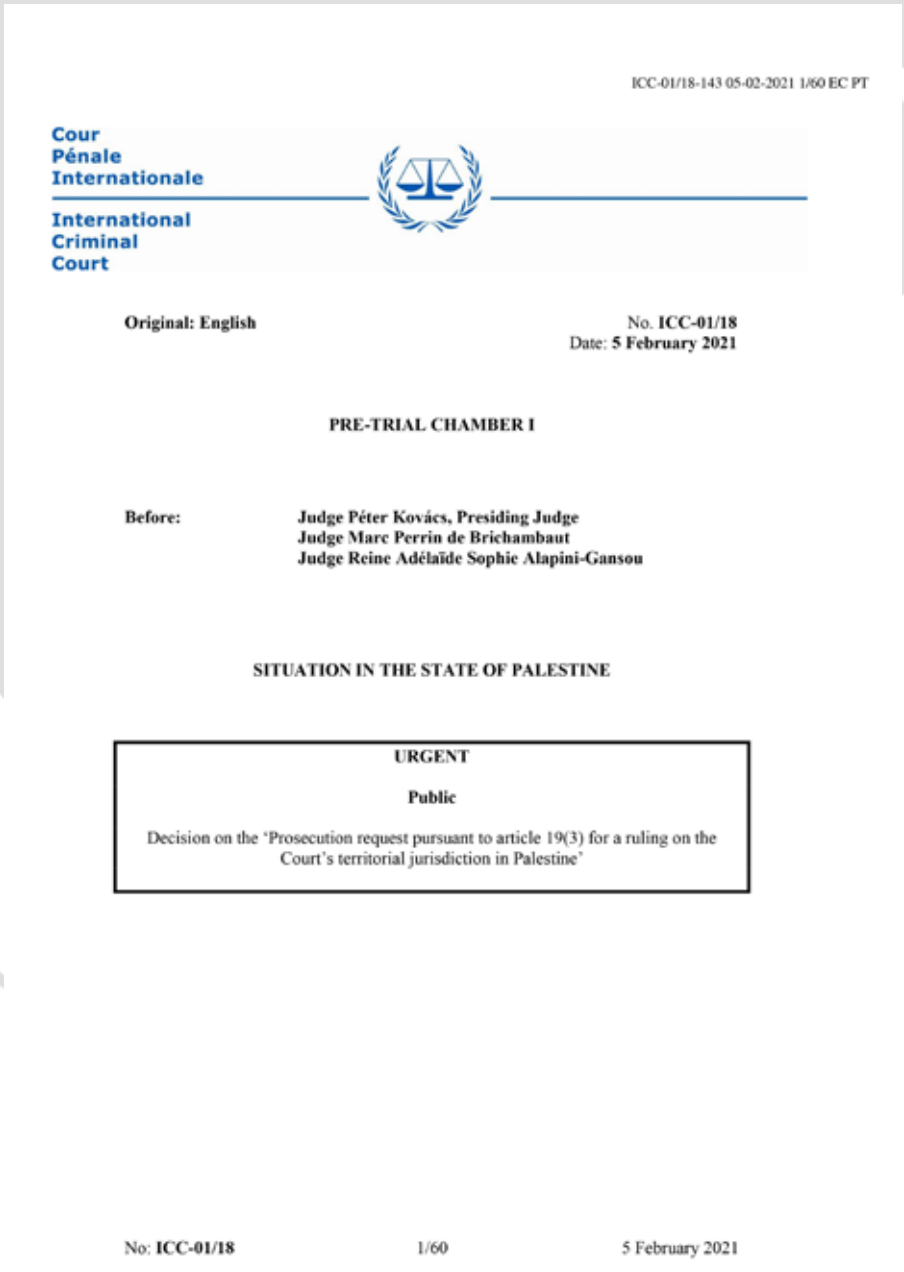

ICC-01/18-143 05-02-2021 1/60 EC PT

Cour Pénale Internationale

International Criminal Court

Original: English

No. ICC-01/18
Date: 5 February 2021

PRE-TRIAL CHAMBER I

Before: Judge Péter Kovács, Presiding Judge
Judge Marc Perrin de Brichambaut
Judge Reine Adélaïde Sophie Alapini-Gansou

SITUATION IN THE STATE OF PALESTINE

URGENT

Public

Decision on the 'Prosecution request pursuant to article 19(3) for a ruling on the Court's territorial jurisdiction in Palestine'

No: ICC-01/18 1/60 5 February 2021

قرار "الجنائية الدولية" الذي تؤكد فيه ولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية بتاريخ 5 فبراير 2021

تلـك الجرائم، طلبت من الدائرة التمهيدية فـي المحكمـة الجنائيـة تأكيـد ولايتهـا القضائيـة علـى الأراضي الفلسـطينية، وهو ما حسـمته في شـهر فبراير 2021 باعتبار أن دولة فلسطين عضو في ميثاق روما الأساسي.

ولقد لقـي هذا القـرار ترحيباً فلسـطينياً واسـعاً، فقد علقت الخارجية الفلسـطينية على قرار فتح التحقيق بأنها "خطوة طال انتظارها، وتخدم مسعى فلسطين الدؤوب لتحقيق العدالة والمسـاءلة كأساسـات لا غنى عنها للسلام"، مضيفةً أن "مكافحة الإفـلات من العقاب، وردع مرتكبي هذه الجرائـم يتطلـب إجراء التحقيق بشـكل سـريع، وذلك لأن الجرائـم التي يرتكبها قـادة الاحتـلال الإسـرائيلي مسـتمرة وممنهجة وواسعة النطاق".

وتعهدت الخارجية الفلسطينية بالاستمرار فـي "تعاونها التام والاسـتعداد لتقديم أيّ مسـاعدة مطلوبة تنفيذاً لالتزاماتها كدولة طرف في ميثـاق روما، بما يخدم تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني".

مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية (155) على المستوى الوزاري

ولقد رحب مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قي قراره رقم 8599 - د.ع (155) بتاريخ 3/3/2021 بقرار الدائرة التمهيدية الأولى للمحكمة الجنائية الدولية، وحث المحكمة على سرعة فتح تحقيق جنائي في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها وترتكبها "إسرائيل" بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، بغية مساءلة مجرمي الحرب في حكومة وجيش الاحتلال وعدم إفلاتهم من العقاب.

من جهته رحب معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، في بيان صحفي له بتاريخ 4/3/2021، بإعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية قرارها بالتحقيق في الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد الفلسطينيين، معتبراً أن ذلك يُمثل دليلاً جديداً لإدانة الاحتلال وجرائمه.

وأكد معالي الأمين العام أن القرار ينسجم مع مبادئ العدالة الدولية ويعكس انحيازاً للإنسانية وتجرداً من جانب المُدعية العامة، وأيضاً من جانب قضاة المحكمة الذين قرروا، في الدائرة التمهيدية الأولى، الولاية القضائية للمحكمة على الانتهاكات المرتكبة من جانب سلطات الاحتلال في الضفة الغربية وغزة.

وبدوره أكد سعادة السفير سعيد أبو علي الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة -في تصريح له- أن مضامين القرار تعبر عن اختصاص ومسؤوليات المحكمة الجنائية الدولية وتستجيب لقرارات الشرعية الدولية، كما تُمثل بادرةً مهمة خاصةً في هذا الظرف الأكثر إلحاحاً في ظل ما تتعرض له فلسطين من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بما فيها محاولات سلطات الاحتلال المتسارعة ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة مستغلةً انشغال العالم أجمع في مواجهة وباء كورونا، ودعا سعادته المجتمع الدولي بكامل هيئاته إلى متابعة النتائج المهمة لهذا القرار والتركيز على مبدأ المساءلة وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم التي تُرتكب يومياً بحق الشعب الفلسطيني، مطالباً المحكمة الجنائية العمل على استكمال هذه الخطوة بالسرعة والفعالية اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة لنظام العدالة الدولية وقرارات الشرعية الدولية التي تُؤكد على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

بالمقابل، رفضت "إسرائيل" إعلان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، حيث ادعى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه "خلاصة لمعاداة السامية والنفاق" متعهداً بالعمل على إلغائها، وأضاف أن "دولة "إسرائيل" تتعرض لهجوم"، وادعى نتنياهو أيضاً "إن لاهاي أثبتت مرة أخرى أنها هيئة سياسية، وليست مؤسسة قضائية".

وادعى أيضاً في تغريدة له عبر صفحته على تويتر: "تتجاهل المحكمة جرائم الحرب الحقيقية، وبدلاً من ذلك تلاحق دولة "إسرائيل"، وهي دولة ذات نظام ديمقراطي قوي، تُقدس حكم القانون".

وتسود في "إسرائيل" حالة من الخوف من قرار المحكمة الجنائية الدولية، فقد صرح وزير الدفاع بيني غانتس، "إن مئات الإسرائيليين بمن فيهم هو نفسه، قد يخضعون لتحقيقات في جرائم حرب"، متوقعاً اعتقال مئات الإسرائيليين إذا استمر التحقيق.

من جهتها أعربت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن عن ما أسمتها "مخاوف جدية" من القرار، وصرح الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيد برايس للصحافيين في واشنطن "إن الإدارة تراجع القرار الذي أصدرته هيئة من ثلاثة قضاة من الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة لتأكيد أنها يُمكن أن تُمارس اختصاصها القضائي في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة"، وفيما يبدو تناقضاً صرح في الوقت ذاته "إننا نُشارك أهداف المحكمة في تعزيز المساءلة عن أسوء الجرائم التي عرفتها الإنسانية".

ولاحقاً أصدر برايس بياناً أشار فيه إلى القرار، معتبراً أنه "عندما ادعى الفلسطينيون الإنضمام إلى نظام روما الأساسي في عام 2015، فإننا لم نعتبر أن الفلسطينيين مؤهلون كدولة ذات سيادة لعضوية المحكمة أو المشاركة كدولة في المنظمات والكيانات

الدوليــة"، كمــا أعــرب عــن "مخاوف جدية بشــأن محــاولات المحكمة الجنائية ممارســة ولايتها القضائيــة على الأفراد الإســرائيليين" مشــيراً إلى أن الولايات المتحدة "اتخذت دائماً الموقف القائل بأن اختصاص المحكمة يجب أن يُقتصر على الدول التي تُوافــق عليها، أو التي يُحيلها إليها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

جرائــم الاســتيطان الإســرائيلي جرائــم حــرب بموجــب القانــون الدولــي وهي موثقة وجاهزة للتحقيق والمساءلة أمام المحكمة:

منذ عام 1967، أقامت سلطات الاحتلال في الضفة الغربية 196 مستوطنة تشمل مســتوطنات القدس إلى جانب نحو 120 بؤرة اســتيطانية عشــوائية، ويسكن تلك المســتوطنات مــا يزيد علــى 850 ألف مستوطن.

ولقــد تضاعف الاســتيطان خاصةً خلال حكم الرئيــس الأمريكي الســابق، دونالد ترامــب، إضافة إلــى تشــريع الاحتلال قانون شرعنة البؤر الاستيطانية وغيرها من القوانيــن العنصرية كقانون "تقســيم القدس".

في ظــل ذلــك، تتواصــل أعمــال القمع والتنكيــل ومصــادرة الأراضــي وهــدم المباني ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلســطينية، كمــا يتواصــل الإرهــاب الاســرائيلي المنظم الذي تقوده عصابات المســتوطنين بحق الشــعب الفلســطيني تحت رعاية وحماية جيش الاحتلال.

ويُؤكــد خبراء القانــون الدولي أن جرائم الاستيطان الإســرائيلي وترحيل السكان ونقلهــم إلــى الضفــة الغربيــة وفــرض القانون الإسرائيلي عليها، يُعد أحد الأدلة التــي تُديــن الاحتــلال الإســرائيلي أمام الجنائيــة الدولية، وهــي ترقى إلى جرائم حــرب بمقتضى القانــون الدولي كاتفاقية جنيف الرابعة والنظام الأساسي للمحكمة وقرارات الأمم المتحدة، كما يعتبرون أن خطر الاســتيطان وانتهاكاته مستمرة ولا تحتــاج إلى وقتاً كثيــراً لإثباتها كالقضايا الأخرى.

فقد اعتبــر عضو اللجنة الوطنية للمتابعة مــع المحكمــة الجنائيــة الدولية شــعوان جبارين أن "ملف الاستيطان هو الأسهل أمــام محققي المحكمة الجنائيــة باعتباره جريمــة حرب وفق ميثاق روما، بســبب ما يُشــكله من تهجير قسري ونقل للسكان من دولة الاحتلال إلــى الإقليم المحتل"، وتوقــع أيضاً أن تصدر المحكمة الجنائية الدوليــة مذكرات توقيف بحق مســؤولين إســرائيليين لكن "ليس خلال أســابيع أو أشــهر"، مضيفــاً أن "محققــي المحكمة سيعكفون على دراســة وطلب معلومات فــي الملفات التــي ســيحققون فيها، وهو ما يتطلب من الفلســطينيين العمل بشــكل منظــم، والاســتعانة بخبراء فــي القانون

الجنائي الدولي".

كما أكد بدوره مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية بالقدس، الدكتور خليل التفكجي، أن ملف الاستيطان جاهز للتحقيق فيه من قِبَل المحكمة الجنائية الدولية"، واعتبر أنه من أكثر الملفات الموثقة بالأدلة التي تُدين الاحتلال، خاصةً أن هناك أكثر من جهة تجمع بيانات وأدلة حوله، وأوضح التفكجي أن الملف في حال استمرت السلطة في تقديمه، فمن الممكن إدانة الاحتلال، خاصةً أن ممارساته الاستيطانية مستمرة على الأرض.

من جانبه، أكد مدير دائرة العمل الشعبي في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، عبد الله أبو رحمة، أن قرار المحكمة الجنائية الدولية يُشجع على ملاحقة الاحتلال على تجاوزه القانون الدولي من خلال أنشطة الاستيطان، وتهجيره قرى فلسطينية كما حدث في تجمع الخان الأحمر، وقرية حمصة في الأغوار الشمالية، وصرح أبو رحمة لصحيفة "فلسطين": "الآن أصبحنا ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، وأصبح من السهل إدانة الاحتلال من خلال تفعيل ملف الاستيطان الذي سبق وتقدمت به السلطة إلى المحكمة"، ولفت إلى أن إدانة الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية من خلال الاستيطان، يجب أن تكون أولوية، لكون الملف جاهزاً، وهناك إجماع دولي على إدانة الاستيطان، واعتباره جريمة حرب مخالفة لكل القوانين".

ويضيف الخبراء أن "إسرائيل" لا ترى في الاستيطان في الأراضي المحتلة جريمة حرب، ولا يُوجد ما يجرّمه في القانون الإسرائيلي ولم تفتح أي تحقيقات حوله، بل على العكس، هو السياسة الرسمية للحكومة، لذا، سيكون التحقيق بشأن الاستيطان الأسهل قانونياً، إذ أن المعايير القانونية بشأن تجريم الاستيطان واضحة ولا جدال فيها، وقد شددت عليها في قرارات كثيرة أذرع الأمم المتحدة المختلفة بما فيها مجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان ومحكمة العدل الدولية، كما أن التحقيق في هذا الموضوع سيكون أقل تعقيداً بسبب كون الاستيطان سياسة رسمية للدولة، فإن الوثائق التي تتعلق به والمسؤولين الإسرائيليين الذين أمروا به وصدقوا عليه ونفذوه موجودين من صغار الضباط في الإدارة المدنية ووزارة الدفاع إلى رئيس الوزراء.

ولذلك من المهم أن تتركز الجهود أمام المحكمة الجنائية للوصول إلى مقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين وإدانتهم، من خلال:

- تعزيز عمل فريق من خبراء قانونيين وحقوقيين ودبلوماسيين وإعلاميين فلسطينيين وعرب ودوليين من أجل إعداد ملفات تُوثق وتكشف جرائم الاحتلال وعرضها على المحكمة.
- استخدام مبدأ الولاية القضائية الدولية في الدول الذي يُتيح قضاؤها ذلك، بما في ذلك تهيئة القضاء الفلسطيني لهذا المسار باعتبار فلسطين باتت طرفاً تعاقدياً في أحكام اتفاقيات جنيف، واللجوء إلى محكمة العدل الدولية بصفتها محكمة ذات اختصاصين، استشاري وقضائي، استفادة من سابقة إقليم كوسوفو.
- مواصلة تنسيق المواقف والخطوات مع مجلس الأمن والعمل من خلال مجلس السفراء العرب ومجلس سفراء الدول الإسلامية والأمانة العامة لحركة عدم الانحياز، والاتحاد الإفريقي، ومن خلال التشاور مع الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وذلك لتأكيد الموقف الدولي الرافض للاستيطان والداعم لحقوق الشعب الفلسطيني.
- حشد كل الطاقات والخبرات والمنظمات الفلسطينية والعربية والدولية من أجل التحرك بصورة مستقلة على صعيد المحكمة بما فيها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لضمان الوصول إلى هدف مقاضاة مجرمي الحرب الإسرائيليين أمام المحكمة تحقيقاً للعدالة وإنصافاً للضحايا.
- تفعيل دور الضحايا في عملية جمع وتوثيق وإعداد ملفات بجرائم الاستيطان الإسرائيلي.
- إدماج الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة ضمن قانون العقوبات الفلسطيني، وفقاً للالتزامات المرتبة على دولة فلسطين بموجب ميثاق روما والاتفاقات الدولية.

— — — — — —

مرشح لمنصب حاكم ولاية أمريكية يهاجم "إسرائيل" ويدعم الـ BDS

أعلن عضو مجلس النواب في ولاية فرجينيا الأمريكية، والمُرشح لمنصب حاكم الولاية، لي كارتر، دعمه لحركة مقاطعة "إسرائيل" "BDS".

وأشار كارتر إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني هي من أسوأ الانتهاكات الجارية حالياً حول العالم.

وهاجم المرشح لي، في أول مناظرة عبر الفيديو كونفرنس، حول منصب حاكم ولاية فرجينيا وكالة "المجلس الاستشاري فرجينيا إسرائيل"، وهي (وكالة حكومية لمساعدة الشركات الإسرائيلية على بناء وتنمية عملياتها في الولايات المتحدة من خلال فرجينيا)، ومعارضاً وجود مثل هذه الوكالات، وخاصةً مع دولة مثل "إسرائيل" التي تُمارس احتلالاً عسكرياً على شعب أسير.

وعُدّت هذه التصريحات الأولى على مستوى مرشح لمنصب بحجم حاكم ولاية، في الوقت الذي دعا فيه ناشطو أبناء الجالية العربية والفلسطينية إلى دعم المرشح لي في الانتخابات المقبلة في الثاني من نوفمبر 2021.

"طرد الفلسطينيين".. كتاب يفضح وحشية الاحتلال في إقامة دولته

أطلقت دار نشر برازيلية بالتعاون مع "المنتدى اللاتيني الفلسطيني"، كتاباً جديداً يفضح وحشية الاحتلال الإسرائيلي في طرد الفلسطينيين من أراضيهم.

وأوضح موقع "ميدل إيست مونيتور" البريطاني، أن إطلاق كتاب "طرد الفلسطينيين - مفهوم الانتقال في الفكر السياسي الصهيوني (1882 - 1948)" للمؤرخ الفلسطيني نور مصالحة، تم خلال ندوة افتراضية في العشرين من مارس 2021.

وتابع، أن الكتاب الذي أطلق بالتعاون مع دار النشر "sunderman" البرازيلية باللغة البرتغالية، يُسلط الضوء على فضح الأسلوب الوحشي الذي اعتمده الاحتلال الإسرائيلي في طرد الفلسطينيين من أرضهم، على اعتبار أن نهج وتاريخ الصراع في وسائل الإعلام لم يركز كثيرًا على هذه العملية التي أدت إلى كارثة النكبة الفلسطينية. وذكر أن الكتاب الذي طُبع سابقاً بست لغات، يُنبه إلى أن تهجير الفلسطينيين شكل أساس الدولة الصهيونية.

كما يُساهم الكتاب في فهم الأسس السياسية والأيديولوجية للاحتلال الصهيوني والتطهير العرقي الذي انتهجه ضد الشعب الفلسطيني، وبالتالي يدحض رواية أن طرد شعب فلسطين من أرضه قضية تأتي في إطار بحث الشعب اليهودي عن وطن وملاذ لحمايته من الاضطهاد النازي، ويُوثق بالدلائل كيف أن احتلال فلسطين كان مخططاً مدروساً بعناية.

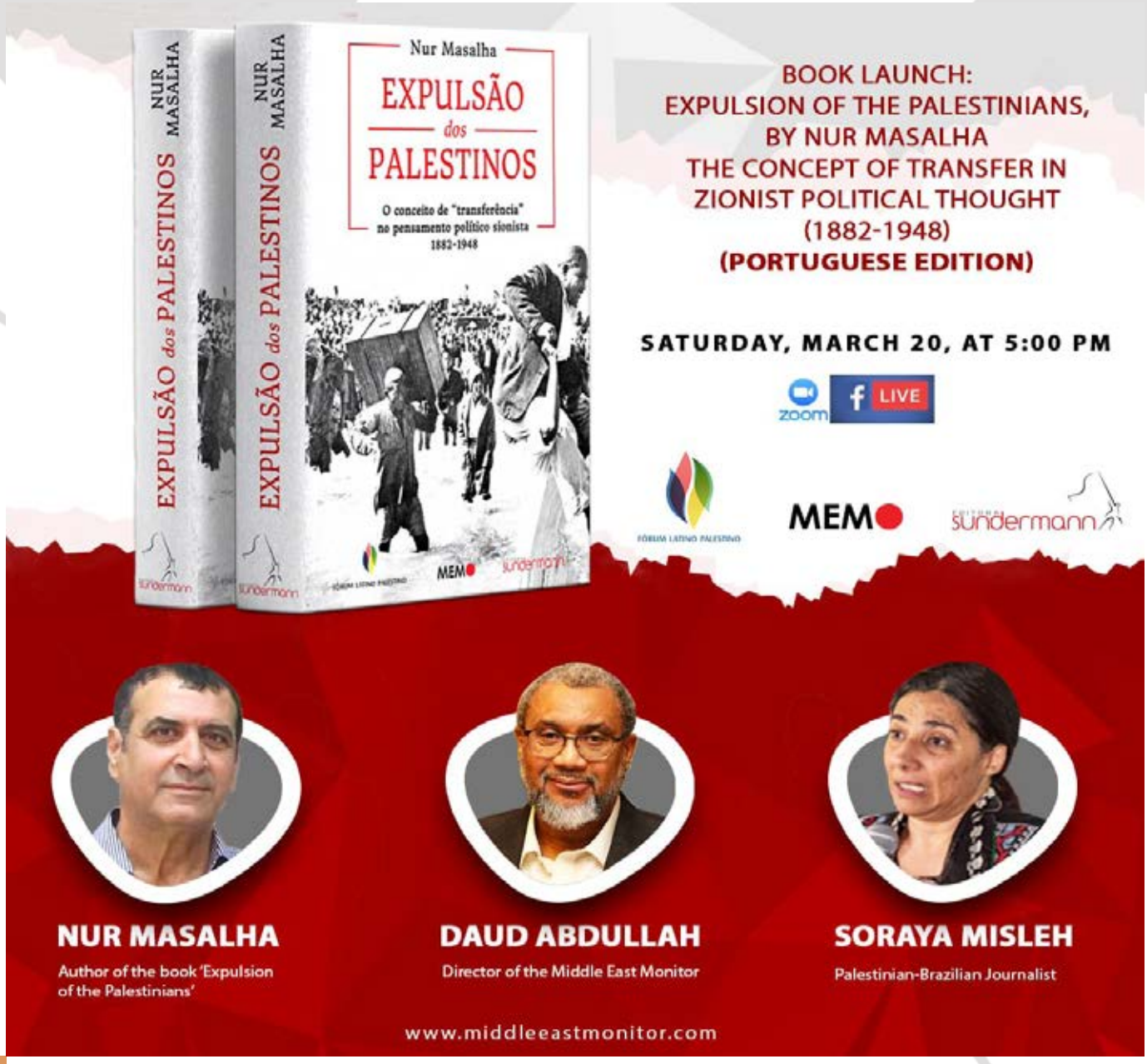

الاحتلال يغلق الموقع الأثري في سبسطية

تُواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي إغلاق الموقع الأثري في بلدة سبسطية شمال نابلس لليوم الثاني تواليًا، وسط انتشار كثيف للمستوطنين.

وقال رئيس بلدية سبسطية محمد عازم: "إن عشرات المستوطنين اقتحموا الموقع الأثري، بتاريخ 31 مارس 2021، وسط إجراءات أمنية مشددة من قوات الاحتلال، وإغلاق الموقع أمام المواطنين".

ويوم 30 مارس 2021 شهدت البلدة قمع مسيرة جماهيرية انطلقت من وسط البلدة باتجاه المنطقة الأثرية لإقامة فعالية بمناسبة يوم الأرض كما اقتحم المستوطنون الموقع الأثري في البلدة تحت حماية قوات الاحتلال.

وتتعرض بلدة سبسطية لاقتحامات متكررة من قوات الاحتلال، والإغلاق المتكرر للموقع الأثري؛ لتأمين دخول سياح يهود الذين يؤدون طقوساً دينية، بزعم أنها أراضٍ إسرائيلية.

ويُهدد الاحتلال بإزالة سارية العلم الفلسطيني التي يصل ارتفاعها لـ 17 متراً والمنصوبة في "ساحة البيادر" بالبلدة، وهي منطقة مصنفة "ب".

وكانت ما تُسمى الإدارة المدنية التابعة لدولة الاحتلال طالبت سابقاً بلدية سبسطية بإزالة السارية والعلم الفلسطيني من ساحة البيدر، وأكدت البلدية في حينه: "لن نزيل العلم، وسيبقى خفاقاً، ولن نرضخ للاحتلال وضغوطاته".

وتتعرض المواقع الأثرية في الضفة منذ نهاية الثمانينيات لمحاولات الاحتلال وضعها تحت إدارته، وتم فعلاً تحويل سبسطية لتكون ضمن ما تُسمى بالحدائق العامة الإسرائيلية.

وفيما بعد عُدّت سبسطية جزءاً من مستوطنة "شافيه شمرون" القريبة، حتى بات المستوطنون يحملون لوحات إرشادية كُتب عليها "الحديقة العامة- سبسطية".

ويسعى سكان بلدة سبسطية شمالي الضفة الغربية إلى وضعها على خريطة السياحة العالمية، باعتبارها

واحدة من المواقع الأثرية المهمة، ولحمايتها من المحاولات الإسرائيلية للسيطرة عليها.

ويُشكل تقسيم البلدة إلى مناطق مُصنفة "ج" و"ب"، حسب اتفاق أوسلو، عقبة مهمة في تطوير الموقع الأثري، حيث تمنع سلطات الاحتلال الفلسطينيين من العمل والترميم والتنقيب في المناطق المصنفة "ج"، وتسعى للسيطرة عليها.

— — — — — —

"أوتشا": الاحتلال هدم 26 مبنى فلسطينيّا بأسبوعين

قال مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة "أوتشا": "إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدمت أو صادرت 26 مبنىً يملكها فلسطينيون في المنطقة (ج) والقدس المحتلة، بدعوى الافتقار إلى رخص البناء، خلال النصف الأول من مارس 2021".

وأوضح المكتب في تقرير "حماية المدنيين" الذي يُغطي ما بين 15-2 مارس 2021، أن عمليات الهدم أدت إلى تهجير 42 شخصًا، منهم 24 طفلًا، وإلحاق الأضرار بنحو 120 آخرين.

وأضاف أن 17 مبنى منها هدمت في المنطقة (ج)، وهُدمت بنايتان في قرية عين شبلي بمحافظة نابلس، ما أدى إلى تهجير 17 شخصًا، على أساس الأمر العسكري رقم 1797، الذي يُجيز تنفيذ عمليات الهدم في غضون 96 ساعة من صدور "أمر الإزالة".

وبين أن عمليات التهجير المتبقية نجمت عن هدم أربعة منازل في تجمّعي التواني وخلة الضبعة في الخليل، وفي بيت جالا ببيت لحم.

وأشار إلى أن الأضرار لحقت بسبل عيش 20 شخصًا بسبب هدم بسطة خضار قرب مدينة قلقيلية، في حين تضرر 16 آخرون بفعل هدم منزلين غير مأهولين ومصادرة حاوية معدنية في اسطيح بمحافظة أريحا، وهُدم مبنيان من المباني التسعة المستهدفة في القدس على يد مالكهما.

وبحسب التقرير؛ فإن قوات الاحتلال نفذت خلال الفترة المذكورة 193 عملية بحث واعتقال، واعتقلت 172 فلسطينيًّا،

منهم 15 طفلًا، في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

وذكر أن محافظة رام الله سجلت أعلى عدد من هذه العمليات (48)، وتلتها محافظتا الخليل (37) والقدس (35). ولفت إلى أن قوات الاحتلال أصابت خلال الفترة المذكورة 62 فلسطينيًّا، من بينهم تسعة أطفال، بجروح في مختلف أنحاء الضفة.

وقال: "أصاب مهاجمون يُعرف عنهم أو يُعتقد بأنهم مستوطنون إسرائيليون ستة فلسطينيين بجروح في محافظة الخليل، وألحقوا الأضرار بممتلكات للفلسطينيين، بما فيها مركبات وأشجار".

وفي قطاع غزة، أطلقت قوات الاحتلال النيران "التحذيرية" في 29 مناسبة على الأقل قرب السياج الحدودي أو قبالة الساحل بدعوى فرض القيود على الوصول، ما أدى إلى إصابة صيادَيْن وإلحاق الأضرار بقاربهما.

— — — — — —

في يوم المياه.. الاحتلال يتسبب بأزمة في الواقع المائي بغزة منذ عقود

قالت سلطة المياه وجودة البيئة، بتاريخ 22 مارس 2021: "إن الواقع المائي في قطاع غزة يُواجه منذ عقود، أزمة كبيرة جرّاء سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية".

جاء ذلك في كلمة، لـ"مازن البنا"، القائم بأعمال رئيس سلطة المياه بغزة، خلال مؤتمر صحفي عقده بمقر وزارة الإعلام، بمناسبة يوم المياه العالمي، الموافق 22 مارس من كل عام.

وقال البنا: "إن أكثر من 97 بالمائة من الآبار الجوفية لا تتوافق جودة مياهها مع معايير منظمة الصحة العالمية الخاصة بمياه الشرب".

وذكر أن متوسط نسبة الملوحة في المياه (المُستخرجة من الآبار)، تصل إلى ألف مليجرام في اللتر الواحد، وهو رقم مرتفع جداً، مقارنة بالمعيار الدولي بالحد الأقصى والذي يقدّر بـ250 مليجرامًا، للتر الواحد.

وأرجع "البنا" ذلك إلى العجز السنوي في الموازنة المائية للخزان الجوفي؛ والذي يقدّر بحوالي 120-130 مليون متر مكعب.

وبيّن أن "نصيب الفرد الواحد من المياه للأغراض المنزلية يصل إلى 85 لترًا في اليوم"، وهو رقم منخفض مقارنة بالحد الأدنى للمعيار الدولي والذي يقدّر بـ 100-150 لترًا للفرد في اليوم.

وعن مصادر المياه في القطاع، قال البنا: "إن غزة تعتمد على "الخزان الجوفي الساحلي بنسبة 92 بالمائة، والمياه التي يتم شراؤها من "إسرائيل" بنسبة 6 بالمائة، وتحلية مياه البحر بنسبة 2 بالمائة".

وأوضح البنا أن "ضعف التمويل" في قطاع المياه، أثر سلبًا على "سرعة إنجاز المشاريع والمرافق المتعلقة بالمياه ومحطات التحلية".

كما ذكر أن "الحصار السياسي والاقتصادي المفروض على غزة أثّر هو الآخر على تقديم التمويل والدعم المادي لإنجاز وإنشاء مرافق المياه وتوفير مصادر الطاقة الكهربائية".

وأكمل قائلاً: "كما أدى الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن إلى انعدام قدرته على سداد فواتير المياه والصرف الصحي، ما أثر على الخدمة المُقدّمة خاصةً فيما يتعلق بتشغيل وصيانة مرافق المياه".

واتهم البنا "إسرائيل" بـ"حرمان الفلسطينيين من مصادرهم المائية الجوفية والسطحية، وتعطشيهم بهدف تهجيرهم من أراضيهم".

وطالب المجتمع الدولي بـ"الضغط على "إسرائيل" لرفع حصارها عن غزة، وتقديم الدعم المالي المطلوب لإنجاز المشاريع الإستراتيجية من محطات معالجة ومحطات لتحلية مياه البحر ومحطات توليد الطاقة لتوفير مصادر مياه جديدة".

وتفرض "إسرائيل" حصاراً على سكان غزة، الذين تزيد أعدادهم على مليوني نسمة، منذ يناير 2006.

— — — — — —

الاحتلال يهجر 80% من سكان خربة يانون

إلى الشمال من بلدة عقربا جنوب مدينة نابلس شمال الضفة الغربية تقع خربة يانون بشقيها الفوقا والتحتا، والتي تُواجه جرائم الاحتلال ومستوطنيه، وتعيش حالة فريدة من الاستهداف جعل منها سجنا كبيراً سجانه الاحتلال وقطعان المستوطنين.

وقال راشد مرار رئيس المجلس القروي السابق، "إن قرابة 80% من سكان الخربة أُجبروا على هجرتها، مشيراً الى أن نحو 300 نسمة موزعون على ما لا يقل عن 25 عائلة كانوا يسكنون الخربة في السابق، ولكن اليوم لا يوجد فيها سوى 6 عائلات لا يتجاوزون 40 مواطناً".

وعزا مرار في تصريح بتاريخ 27 مارس 2021، قلة السكان وهجرتهم الى عدة عوامل؛ أولها ممارسات الاحتلال الاستيطانية والتي سلبت الأراضي وسرقت كل المراعي بالكامل، هذا عدا عن الاعتداءات التي طالت السكان والأشجار والمواشي.

وأوضح أن يانون تُقسم الى قسمين أحدهما يصنف ضمن منطقة "أ" وآخر في منطقة "ج"، وكان أغلب سكانها يعملون في الزراعة ورعي الأغنام قبل أن يُحرموا من الأراضي الزراعية والمراعي في محيط الخربة.

وأشار مرار إلى أن الاحتلال يمنع سكان البلدة من إضافة أي بناء حتى لو كان من صفيح الزينكو، الأمر الذي أرغم الشبان الذين يرغبون بالزواج على العودة للسكن في بلدة عقربا.

وبحسب مرار؛ فإن المستوطنين لم يكتفوا بالسيطرة على المراعي في محيط الخربة؛ بل إنهم تركوا العنان لأبقارهم وأغنامهم لترعى ما تبقى من أراضي المواطنين التي لا تبعد عن المنازل سوى بضعة أمتار.

ولفت إلى أنه يحيط بالخربة عدة بؤر استيطانية؛ فمن الجهة الغربية بنيت البؤرة الاستيطانية "جيفعات عولام افري آران"، ومن الجهة الشمالية "جدعينيم" ومن الشرق بؤرة "777".

وأعرب عن استيائه من التهميش الذي تُعانيه الخربة رسميًّا من خلال ضعف وقلة الإمكانيات، لافتاً إلى أنه كان هناك مجلس قروي خاص بها إلا أنه تم دمجه قبل عدة أعوام مع مجلس قروي عقربا لتصبح الخربة منسية تماماً.

وتبلغ مساحة يانون 16450 دونماً، صادر الاحتلال 80% من أراضيها، بينما يستطيع أهالي يانون الوصول إلى

10% من أراضيهم عن طريق التنسيق والتصاريح من الارتباط العسكري الإسرائيلي، وهي أراضٍ زراعية قريبة من المستوطنات، ويُعدّ الوصول إليها غاية في الصعوبة بسبب إجراءات الاحتلال التعجيزية للحصول على تصريح لدخولها.

— — — — — —

الاحتلال يخطر بوقف البناء في جدار استنادي في بلدة تقوع شرق بيت لحم

أخطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 30 مارس 2021، بوقف البناء في جدار استنادي ببلدة تقوع شرق بيت لحم.

وأفاد مدير بلدية تقوع تيسير أبو مفرح، بأن قوات الاحتلال أخطرت المواطن سامي علي التعامرة بوقف البناء في جدار استنادي حول قطعة أرض يملكها في منطقة خربة الدير غربًا؛ بدعوى عدم الترخيص.

يُشار إلى أن بلدة تقوع تتعرض منذ فترة لمضايقات جمة من الاحتلال ومستوطنيه، بتاريخ 28 مارس 2021 تمثل بنصب خيمة في منطقة برية تقوع.

وتتعرض بلدة تقوع لهجمات وتنكيل مستمر من الاحتلال ومستوطنين، حيث شق الاحتلال عام 1979 طريقاً استيطانياً في أراضي المواطنين لربط المستوطنات والبؤر الاستيطانية المجاورة ببعضها البعض.

وصادر الاحتلال عشرات الدونمات الزراعية والرعوية، بقرارات عسكرية من ما تُسمى "الإدارة المدنية وجيش الاحتلال".

وتُحيط ببلدة تقوع خمس مستوطنات، ثلاث منها في الطرف الشمالي الشرقي للبلدة، ومستوطنتان في الطرف الجنوبي للبلدة.

وتقع بلدة تقوع ضمن مخطط (E2)، وهو مشروع استيطاني "قديم جديد" لعزل مدينة بيت لحم عن الريف الجنوبي لها، وكذلك عن جنوب الضفة الغربية، وذلك بربط مستوطنة "إفرات" جنوب غرب بيت لحم، بمستوطنة "تقوع" جنوب شرق بيت لحم عن طريق مستوطنة "جفعات عيتام".

وعام 2004 أُعلن عن مناطق شاسعة من البلدة "أراضي دولة"، بمعنى أنه يُمنع على أحد استخدامها، ولكن أصبح التناقض واضحاً عندما ثبت هذا القرار عام 2016، بأن المستوطنين يحق لهم استخدامها بينما يمنع ذلك على الفلسطينيين.

ويبتلع المخطط الاستيطاني 1182 دونماً، وأعلن الاحتلال عن بناء 2500 وحدة استيطانية في الموقع، وهذا من أجل عزل بيت لحم تماماً.

ومدينة بيت لحم مغلقة من الشمال بسبب جدار الفصل العنصري، ومن الغرب والشرق بفعل الطرق الالتفافية والأنفاق، ولا يوجد امتداد سكني لمدينة بيت لحم وبلدات وقرى أرطاس ووادي رحال وهندازة، إلا هذه المنطقة.

مستوطنون وعائلاتهم يقتحمون موقع برناط الأثري بنابلس

اقتحم مئات المستوطنين، بتاريخ 29 مارس 2021، موقعاً أثرياً قريباً من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة.

وأفادت مصادر محلية بأن مئات المستوطنين وصلوا بواسطة دراجات نارية وحافلات إلى موقع برناط الواقع على قمة جبل عيبال شمال نابلس.

وأوضحت المصادر أن قوات الاحتلال انتشرت بكثافة في الطرقات والشوارع المحيطة لتأمين الحماية للمستوطنين في طريقهم إلى الموقع الأثري.

وهذه هي أول مرة يُشارك بها هذا العدد من المستوطنين في اقتحام هذا الموقع، بمشاركة عائلات من المستوطنين.
وكانت مجموعات "فتية التلال" قد أعلنت في وقت سابق عن نيتها اقتحام جبل عيبال للوصول إلى الموقع الأثري.
ويُعد هذا الاقتحام لموقع برناط تطوراً استيطانياً جديداً في ظل الخطة التي ينتهجها الاحتلال للسيطرة على الأماكن الأثرية في الضفة الغربية.

ويقع برناط على قمة السفح الشمالي لجبل عيبال، وإلى الشرق من بلدة عصيرة الشمالية، وتبلغ مساحته قرابة 37 دونماً.
ويحتوي الموقع على سلاسل حجرية، ومبنى حجري كان المزارعون يستخدمونه مأوى لهم من مطر الشتاء وحر الصيف، كما كانوا يضعون فيه أدواتهم الزراعية ومواشيهم.

ويدعي المستوطنون أن هذا الموقع يضم مذبح يوشع بن نون الذي يعود للقرن 13 قبل الميلاد، وهو ما يُعارضه الكثير من علماء الآثار بمن فيهم علماء إسرائيليون.
وبدأت محاولات المستوطنين الاستيلاء على موقع برناط منذ نحو 6 سنوات، وتصاعدت هذه المحاولات العام الماضي، وهو ما تصدى له المواطنون من خلال تنظيم حملات لزراعة الأشجار، ومسيرات أسبوعية تخللها مواجهات مع الاحتلال.

— — — — — —

الاحتلال يهدم العراقيب للمرة الـ185

هدمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 25 مارس 2021، قرية "العراقيب" في النقب المحتل (جنوبي فلسطين المحتلة)، للمرة الـ 185 تواليا، وللمرة الثانية منذ بداية شهر مارس 2021.

وأقدمت قوات كبيرة من شرطة الاحتلال ووحدة "يوآف" التابعة لما تُسمى "سلطة تطوير النقب" الحكومية ترافقها آليات على دهم قرية "العراقيب" وشرعت بهدم خيام ومنازل المواطنين الفلسطينيين فيها، رغم سوء الأحوال الجوية والرياح المُحملة بالغبار. وقال رئيس اللجنة الشعبية للدفاع عن العراقيب، أحمد

خليل أبو مديغم في تصريحات صحفية: "إن قوات الاحتلال هدمت الخيام من خلال ربط الخيام بواسطة الحبال بالسيارات وجرها"، مضيفاً هذا هو وجه "إسرائيل" الحقيقي الإرهابي التي تدعي الديمقراطية.

وهذه هي المرة الرابعة التي تهدم فيها سلطات الاحتلال، خيام أهالي "العراقيب" المتواضعة خلال العام الجاري 2021، والمرة الـ 185 منذ بدء عمليات الهدم، لكن الأهالي يُعيدون نصبها كل مرة. وتُواصل السلطات الإسرائيلية ملاحقة سكان "العراقيب" الذين يرفضون المساومة على الأرض، وتهدم منازلهم وتدمر محاصيل مزروعاتهم وتفرض عقوبات وغرامات مالية عليهم بدعوى البناء دون تراخيص.

ويصف مراقبون صمود أهالي قرية "العراقيب" بـ "الأسطوري"، حيث يُعيدون بناء الخيام والمساكن، ويتصدون لمخططات اقتلاعهم وتهجيرهم من أرضهم في كل مرة. وتتوالى عمليات هدم "العراقيب" وغيرها من القرى الفلسطينية غير المعترف بها إسرائيليًا، بدعوى إقامة منازلها بدون ترخيص على أراضٍ تعود ملكيتها للدولة العبرية.

ويهدف الاحتلال إلى تهجير أهالي "العراقيب" عن أراضيهم الأصلية، ما يمهّد لاستغلالها في مشاريع استيطانية توسعية، وقد هدمت سلطات الاحتلال العراقيب للمرة الـ 184 يوم 11 مارس 2021.

و"العراقيب" هي قرية فلسطينية تقع إلى الشمال من مدينة بئر السبع في صحراء النقب (جنوب فلسطين)، أُقيمت للمرة الأولى في فترة الحكم العثماني، وتُعد واحدة من بين 51 قرية عربية في النقب لا تعترف الحكومة الإسرائيلية بها.

وعملت سلطات الاحتلال منذ عام 1951 على طرد سكانها، بهدف السيطرة على أراضيهم، عبر عمليات هدم واسعة للبيوت، في مسعى للسيطرة على الأراضي الشاسعة والتي تُعادل ثلثي فلسطين التاريخية. وتعرضت القرية للهدم بالكامل من الجرافات الإسرائيلية بتاريخ 27 يوليو 2010؛ حيث هدمت جميع منازلها وشردت المئات من سكانها، بدعوى البناء دون ترخيص.

فعاود سكان القرية بناءها من جديد، ليتم هدمها مرة بعد أخرى، بتاريخ 25 مارس 2021، حيث هدمت الخيم التي نصبها أهالي القرية، بديلاً عن المنازل التي تم هدمها في المرات الماضية.

وأصبح صمود "العراقيب" رمزًا لمعركة إرادات يخوضها فلسطينيو الداخل المحتل، وخاصةً في النقب من أجل البقاء، والحفاظ على الأرض والهوية من سياسات التهويد. ويعيش في صحراء النقب نحو 240 ألف فلسطيني، يُقيم نصفهم في قرى وتجمعات بعضها مُقام منذ مئات السنين.

ولا تعترف سلطات الاحتلال الإسرائيلية بملكيتهم لأراضي تلك القرى والتجمعات، وترفض تزويدها بالخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، وتُحاول بكل الطرق والأساليب دفع العرب الفلسطينيين إلى اليأس والإحباط من أجل الاقتلاع والتهجير.

بذكرى يوم الأرض.. 85% من فلسطين تحت سيطرة الاحتلال

كشفت معطيات فلسطينية رسمية النقاب عن وجود نحو 460 موقعاً "إسرائيلياً" في الضفة الغربية المحتلة، ما بين مستوطنة وبؤرة وحي استيطاني أو موقع عسكري لجيش الاحتلال، تستولي على 85% من المساحة الكلية لفلسطين التاريخية.

جاء ذلك في تقرير فلسطيني أصدره الجهاز المركزي للإحصاء (حكومي)، بتاريخ 30 مارس 2021، بمناسبة الذكرى الـ 45 ليوم الأرض الذي يُصادف الـ 30 من مارس من كل عام.

وأشار التقرير إلى أن اليهود في عهد الانتداب البريطاني استغلوا فقط 1682 كم^2 شكلت ما نسبته 6.2 في المائة من أرض فلسطين التاريخية، قبل أن تتسع وتصل إلى 85 في المائة من أرض فلسطين التاريخية.

تصنيف يكرّس السيطرة

وذكر التقرير أن الاحتلال الإسرائيلي استغل تصنيف الأراضي حسب اتفاقية أوسلو (أ، ب، ج) لإحكام السيطرة على أراضي الفلسطينيين، وبما نسبته 76 في المائة من مجمل المساحة المصنفة (ج)، والتي تخضع تمامًا لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي على الأمن والتخطيط والبناء.

وبحسب المعطيات؛ تُسيطر المجالس الإقليمية للمستعمرات على 63 في المائة

منهـا، فـي حين بلغـت مسـاحة مناطق النفوذ في المسـتعمرات الإسـرائيلية في الضفة الغربية (تشمل المساحات المغلقة والمخصصة لتوسـيع هذه المستعمرات) نحو 542 كـم^2 كما هو الحـال في نهاية العام 2020، وتمثل ما نسبته حوالي 10 في المائة من مساحة الضفة الغربية.

كما تُمثل المساحات المصادرة لأغراض القواعـد العسـكرية ومواقـع التدريـب العسـكري حوالـي 18 فـي المائـة من مسـاحة الضفـة الغربيـة، بالإضافة إلى جدار الضم (السلب) والتوسع الذي عزل أكثر من 10 في المائة من مساحة الضفة الغربيـة، وتضـرر ما يزيـد على 219 تجمعاً فلسطينياً جراء إقامة الجدار.

وأشـار التقرير إلـى مُصادرة سـلطات الاحتلال الإسرائيلي حوالي 8830 دونماً من الأراضي الفلسـطينية، بالإضافة إلى 11200 دونم أُعلنـت كمحميات طبيعية مـن الاحتـلال "الإسـرائيلي"؛ تمهيـداً للاستيلاء عليها.

المستوطنات الإسرائيلية: توسع مستمر

وأوضحـت المعطيـات أن عـدد المواقع الاسـتعمارية والقواعـد العسـكرية الإسـرائيلية، بلغ في نهايـة العام 2019 في الضفـة الغربيـة 461 موقعـاً، منها 151 مسـتعمرة و26 بـؤرة مأهولـة صُنفت كأحياء لمستعمرات قائمة، و140 بـؤرة اسـتعمارية. أما فيمـا يتعلق بعدد المسـتعمرين في الضفـة الغربية فقد بلغ 688262 مستعمراً وذلك في نهاية العام 2019، بمعدل نمو سكاني يصل إلى نحو 2.6 فـي المائة، في حين شـكل اسـتقدام اليهود من الخـارج أكثر من ثلث صافي معدل النمو السكاني بدولة الاحتلال.

وبينت المعطيات أن حوالي 46 في المائة من المسـتعمرين يسـكنون فـي محافظة القـدس؛ حيـث بلـغ عـددهم 316176 مسـتعمراً منهم 232093 مسـتعمراً في القـدس "جـي 1" (تشـمل ذلـك الجزء من محافظة القدس الذي سـلبه الاحتلال الإسـرائيلي عنـوة بعيد احتلالـه للضفة الغربية في عام 1967)، وتُشـكل نسـبة المسـتعمرين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربيـة حوالي 23 مسـتعمراً مقابل كل 100 فلسـطيني، في حيـن بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مسـتعمراً مقابل كل 100 فلسطيني.

ولفـت التقرير إلى أن العام 2020 شـهد زيـادة كبيـرة في وتيـرة بناء وتوسـيع المسـتعمرات الإسـرائيلية فـي الضفـة الغربية؛ حيث صدّقت سـلطات الاحتلال الإسـرائيلي علـى بنـاء 6719 وحـدة اسـتعمارية في عام 2020، كما صدّقت على مخططات تتضمـن 12159 وحدة اسـتعمارية أُخـرى خـلال العام نفسـه، بالإضافة إلى إقامة 11 بؤرة اسـتعمارية جديدة.

أكثر من ألف اعتداء للمستوطنين

وأشـارت المعطيات إلى أن المستوطنين وبحمايـة جيش الاحتـلال، نفذوا 1090

اعتداءً بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم خلال العام 2020، بزيادة بلغت 9 في المائة عن العام 2019، وتنوعت الاعتداءات بين اقتلاع وتدمير وحرق 8925 شجرة، وتنفيذ 21 عملية دهس، و8 محاولات اختطاف، و26 عملية إطلاق نار، و47 عملية تجريف لأراضي المواطنين، في حين لم تسلم المواشي من هذه الاعتداءات؛ حيث تم قتل وسرقة 445 رأسًا من الماشية، بالإضافة إلى حرق وتدمير وإعطاب 350 سيارة ومركبة للمواطنين.

القدس.. تهويد وهدم

وكشفت التقرير الفلسطيني، النقاب عن أن الاحتلال الإسرائيلي وخلال العام 2020 هدم 976 مبنى، منها حوالي 30 في المائة في محافظة القدس بواقع 296 عملية هدم، منها 180 مبنى داخل أحياء مدينة القدس، وبلغ عدد عمليات الهدم الذاتي 89 عملية يقع معظمها في محافظة القدس.

كما أصدر الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2020 أوامر بالهدم ووقف البناء والترميم لنحو 1012 مبنى في الضفة الغربية والقدس؛ بزيادة مقدارها حوالي 45 في المائة عن العام 2019، كما تضع سلطات الاحتلال العراقيل والمعيقات أمام إصدار تراخيص البناء للفلسطينيين.

وبيّن التقرير أن سياسة قوات الاحتلال في هدم المباني المملوكة للفلسطينيين، لم تتوقف، ونتج عنها تهجير للسكان من منازلهم في جميع أنحاء الضفة الغربية.

ووثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة (أوتشا) منذ عام 2009، تدمير قوات الاحتلال 7514 منزلاً أو منشأة منذ عام 2009، منها 1343 منشأة ممولة من المانحين ما أدى لتهجير 11356 مواطناً فلسطينياً، في حين تأثر 123788 مواطناً، توزعت عمليات الهدم بواقع 19 في المائة في القدس، بالإضافة إلى 79 في المائة في المناطق المصنفة ج، ونحو 2 في المائة من عمليات الهدم في المناطق المصنفة أ و ب.

ووثقت أوتشا هدم 851 منشأة خلال العام 2020، منها 157 منشأة ممولة من المانحين، ما أدى لتهجير 1001 مواطن وتأثر 5389 مواطناً، مثلت خربة حمصة بغور الأردن الصورة الحيّة لعمليات الهدم الممنهجة، والتي تم هدمها ثلاث مرات خلال الربع الأخير من عام 2020 حيث يقطن في خربة حمصة عشرات العائلات منهم ما يزيد على 40 طفلاً.

انتهاكات

ووفقاً لمعطيات جهاز الإحصاء الفلسطيني؛ بلغ عدد الشهداء الفلسطينيين والعرب منذ النكبة عام 1948 وحتى اليوم (داخل فلسطين وخارجها) نحو مائة ألف شهيد، وبلغ عدد الشهداء منذ بداية انتفاضة الأقصى 10969 شهيداً، خلال الفترة 29/09/2000 وحتى 31/12/2020.

وأشار إلى أن العام 2014 كان أكثر الأعوام دموية؛ حيث سقط 2240 شهيداً، منهم 2181 استشهدوا في قطاع غزة غالبيتهم خلال العدوان على قطاع غزة، أما خلال العام 2020 فقد بلغ عدد الشهداء في فلسطين 43 شهيداً منهم 9 شهداء من الأطفال و3 سيدات، في حين بلغ عدد الجرحى 1650 جريحاً خلال العام 2020، وبلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي حتى نهاية العام 2020، 4400 أسير (منهم 170 من الأطفال، بالإضافة إلى 35 سيدة منهن 12 أمهات)، أما عدد حالات الاعتقال فبلغت 4634 حالة خلال العام 2020، منهم 543 طفلاً و128 امرأة.

ويُحيي الشعب الفلسطيني ذكرى يوم الأرض سنوياً، والذي استشهد فيه ستة من الشبان الفلسطينيين بالداخل رداً على قرار مصادرة الاحتلال الإسرائيلي 21 ألف دونم من أراضي الجليل والمثلث والنقب، في الثلاثين من آذار عام 1976، حيث أصبح هذا اليوم ذكرى لتخليد وتجسيد تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه ووطنه وتخليداً لشهداء يوم الأرض.

— — — — — —

تأثير الاستيطان الإسرائيلي على النساء الفلسطينيات

إعداد: مديحه الأعرج

كل عام والمرأة الفلسطينية والعربية ونساء العالم بألف خير.. والمجد والخلود لشهيدات فلسطين، والحرية لأسيراتنا وأسرانا.

في الثامن من مارس، نضال المرأة الفلسطينية الوطني والاجتماعي، مستمر ومتواصل حتى نيل الحرية من الاحتلال، والقضاء على كافة أشكال الاضطهاد والظلم والعنف والتمييز بحقها.

يأتي يوم المرأة العالمي هذا العام ونساء فلسطين تُعاني بفعل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي وسياساته، إضافة إلى معاناتهنَّ جراء الفقر والحصار والتطهير العرقي في القدس والأغوار وتصاعد وتيرة الإرهاب المنظم من قِبَل المستوطنين، وهنا نترحم على الشهيدة ريهام دوابشة من قرية دوما التي أحرقت وعائلتها عندما أقدم مستوطنون من عصابات "تدفيع الثمن" الإرهابية على مهاجمة منزلها بمواد مشتعلة عام 2015 وكذلك الشهيدة عائشة الرابي من قرية بديا قضاء سلفيت والتي استشهدت

عام 2018 بعد رشق سيارتها بحجارة المستوطنين أثناء عربدتهم على الشوارع ومحاولة اختطاف للطفلة (حلا القط) على يد مستوطنين في قرية مأدما والقائمة هنا تطول ولا ننسى شهيداتنا على امتداد تاريخ نضالنا الوطني الفلسطيني واللواتي سطرنَّ ملاحم بطولية بنضالهنّ جنباً إلى جنب الرجل واستشهدنَّ في مواجهة المحتل الغاصب.

وللوقوف أكثر على تأثير الاستيطان على النساء الفلسطينيات، لابد من الإشارة إلى محطة تاريخية وهي اتفاق أوسلو عام 95 عندما قُسمت الضفة الغربية إلى مناطق (أ،ب،ج) والتي كانت من المفترض أن تدوم فقط لـ خمس سنوات، لكن عندما فشلت المفاوضات عام 2000 وجدنا أنفسنا أمام واقع 40% من الضفة الغربية مناطق (أ، ب) و60% من مساحة الضفة الغربية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي كاملة. وأمام واقعٍ آخر، حيث تضاعفت وتيرة الاستيطان وأعداد المستوطنين بشكلٍ قياسي.

واذا عدنا إلى تصنيف المناطق، نجد أن منطقة (ج) تُشكل 60% من مساحة الضفة الغربية، حيث نُلاحظ أن هذه المنطقة بغالبيتها تُستخدم حصرياً لمناطق تدريبات عسكرية، أو كمحميات طبيعية أو مستوطنات وجزءٌ آخر تعتبره سلطات الاحتلال "أراضي دولة" في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، وقد خُصصت هذه المناطق لاستخدام المستوطنين، ولا يُسمح للفلسطينيين أصحاب الأرض باستغلالها على الرغم من أنهم محميين بموجب القوانين الدولية.

وسأخصص خلال هذا المقال لاستعراض واقع المرأه الفلسطينية في هذه المنطقة تحديداً ومناطق أخرى مشابهة من حيث إجراءات الاحتلال، ففي منطقة (ج) تُعاني المرأه الفلسطينية من ظروف سيئة جداً تتمثل في غياب البنية التحتية والخدمات الأساسية، هذه الظروف المعقدة التي فرضتها إجراءات الاحتلال ساهمت إلى حدٍ كبير في ديمومة العنف والتهميش والحرمان من الحقوق الأساسية وفرص المشاركة، حيث تقل فرص النساء بسبب مضايقات وممارسات الاحتلال واعتداءات المستوطنين أضف لها عدم توفر الخدمات الصحية والاجتماعية الضرورية، وكذلك القيود المجتمعية. كما تُعاني النساء أيضاً من العزلة الجغرافية والفقر والتقاليد المحافظة بفعل الاحتلال العسكري، الذي يجعل حركة النساء مقيدة مجتمعياً بسبب الخوف.

كما تُعاني النساء من حرمان الفرص الاقتصادية والتعليمية والسياسية، وتعيش النساء والأسرة كاملة في ظل التهديد المنتشر في كل مكان بهدم المنازل والتهجير القسري (خربة حمصه الفوقا) نموذجاً والتي هجرها الاحتلال وهدم مساكنها والتي كانت قد تعرضت في السابق للإخلاء أكثر من 11 مرة بغاية معلنة وهي إجراء تدريبات عسكرية، وأُخرى مضمرة وهي دفع السكان للهجرة وتحويل المنطقة إلى مجال حيوي لنشاطات استيطانية، إضافة إلى تعرض الأهالي لمصادرة أدواتهم الزراعية وممتلكاتهم، وملاحقة مربيّ المواشي، ولنا أن نتخيل حجم التأثيرات النفسية والضغوطات التي تتعرض لها النساء، عواطف ونفسية مدمرة بسبب الشعور بالعجز عن توفير العناية والرعاية لأسرتها التي تشتت بفعل ذلك. ليس هذا فحسب، بل تتعرض النساء أيضاً لعنف مباشر من قِبَل جنود الاحتلال والمستوطنين أثناء خروجهنَّ للأراضي الزراعية أو لجمع المياه، أو حتى داخل منازلهنَّ.

وتُعاني النساء من فرص محدودة في التعليم نتيجة غياب البنى التحتية وقلة المدارس وبعدها أحياناً عن المسكن، فضلاً عن قيود التنقل، فيما تتراوح الفرص الاقتصادية ما بين العمل بالزراعة وتربية الحيوانات والتي بالغالب تكون غير مدفوعة الأجر، أو العمل بالمستوطنات في ظل ظروف قاسية. أما فرص النساء في إقامة مشاريع ريادية فتعترضها مُعيقات مادية وحواجز ونظام تصاريح معقد يحد من حركة المرأه، فيما تُعاني النساء أيضاً من صعوبة الحصول على الخدمات الطبية لأن الاحتلال والمستوطنين يُعطلون في الغالب فرص تقديم الرعاية الصحية في هذه المناطق.

الفلسطينيون بشكلٍ عام وفي مناطق (ج) بشكلٍ خاص لا يسيطرون كما هو معروف على مواردهم ولا يستطيعون الحصول على رخص لبناء مساكنهم، مما يضطرهم إلى البناء بدون ترخيص، وبالتالي تكون مساكنهم عرضةً للهدم في أيّ وقت بسبب إجراءات فرضها الاحتلال، كما أن مُصادرة الأراضي لغرض التوسع الاستيطاني يُحاصر الفلسطينيين في مصادر رزقهم ويحرمهم من استغلال أراضيهم، إضافة إلى شح المياه وحرمان الفلسطينيين من حفر الآبار نتيجة احتكار الشركة الإسرائيلية للمياه "مكروت" وسيطرتها على مصادر المياه الفلسطينية والتي تُزود المياه بشكل دائم للمستوطنات ولا تُوفر الحد الأدنى منها للفلسطينيين، كما تُواجه النساء تعسف سلطات وقوات الاحتلال وحرمانها من خدمات الكهرباء، وحتى محاولة الاستعانة بألواح شمسية لغاية الإنارة والتي عادةً ما تكون عرضة للتخريب أو المصادرة مما يجعل حياة الأسرة الفلسطينية صعبةً للغاية.

وهناك نموذج آخر لمعاناة النساء في مدينة الخليل بعد التوقيع على برتوكول الخليل مع الجانب الإسرائيلي عام 1997 والذي قسم المدينة إلى منطقتين H1 و H2 حيث يُسيطر الفلسطينيون على 80% من مدينة الخليل و20% وهي منطقة H2، تخضع للسيطرة الإسرائيلية بالكامل حيث تُعاني النساء في هذه المنطقة من انتهاك لحقوقهنَّ بشكلٍ

كبيـر، خاصةً فـي ظل النظـام الصارم المقيـد للحريات في التنقـل والمضايقات من جنود الاحتلال والمسـتوطنين، حيث تتجلى سياسـة التمييز العنصري بأسـوأ مظاهرهـا على مسـتوى المدينة بأنظمة تمييـز عنصـري يخضع الفلسـطينيون بموجبهـا فـي تلـك المنطقـة لقوانيـن الاحتلال العسـكرية، بينما المستوطنون لقانون مدني إسرائيلي.

ومثـالٌ آخـر يعكـس مـا تُواجهه نسـاء القدس من معاناة في ظل سياسة سلطات الاحتـلال الإسـرائيلي القائمـة علـى الترانسـفير وسياسـة التطهيـر العرقـي الصامت عبر وسـائل لا حصر لها كهدم المسـاكن أو إجبار المقدسـيين على هدم مسـاكنهم بأيديهم تجنبـاً لغرامات باهظة يفرضهـا الاحتلال بحجة عدم الترخيص وبذات الوقت لا يمنح المقدسـيين رخص للبنـاء إلا ما ندر، وكل هـذا في محاولة إفراغ القدس من سكانها الأصليين مقابل توسيع المستوطنات والاستيطان، فعندما تتشرد الأسر تتحمل النساء العبء الأكبر والتـي تضطـر أن تعيش فـي بيت آخر قـد تنعدم فيـه الخصوصيـة، كما تعيش المقدسـيات في قلق مسـتمر من احتمال إلغاء الإقامة وسـحب الهويات وتشـتيت للعائلات.

وفـي نموذج آخـر تتضح معاناة النسـاء جراء جـدار الفصل والضـم العنصري الـذي يتلـوى في بطـن الضفـة الغربية كالأفعـى علـى حـد تعبيـر الرئيـس الأميركي الأسـبق جورج بوش (الإبن) في الضفة والقدس، ويسبب ضرراً لحياة الفلسـطينيين في مناطـق التماس، حيث تُعانـي النسـاء من ظروف سـكن سـيئة وصعوبة فـي الحصول علـى الخدمات والتعليم، ومن نظام تصاريح بائس يُدمر الحياة الأسرية والاجتماعية، وما يترتب على ذلك من قلة فرص العمل ونقص في وسـائل النقل مما يؤثر على الحياة وسبل كسب الرزق.

وفـي قطاع غزة كانت معاناة المرأة غير مسـبوقة وهي متواصلـة نظـراً للدمار الكبير الـذي خلفته حروب "إسـرائيل" ضـد القطاع في أعـوام 2008 / 2009 و2012 و2014 و2019 حيـث عانـت النسـاء مـن تدميـر المسـاكن وأعمـال القتـل والتدمير وفقدان المعيـل والأبناء والتهجيـر، عندمـا يجبرن علـى إخلاء المنـازل بفعل العمليـات الحربية، الأمر الذي وضع النسـاء في مواجهة تحديات مضاعفة نظراً للمعاناة في توفير المأوى نتيجة الفقر والحصار وما يعنيه السـكن من الأمن والأمان للعائلة.

على ضوء ذلك ما المطلوب لحماية النساء في ظل هذا الواقع

من الأهمية بمـكان أن تكون هناك خطة لحماية النساء في مناطق التماس والأكثر تضـرراً من الانتهاكات بما يشـمل تقديم دعـم اقتصـادي يُوفر لهـنَّ فرص عمل عبر منح صغيرة الحجم لإنشـاء مشاريع إنتاجية أو خدمية تُوفر عائداً منتظماً لحياة كريمة إضافـةً إلى دعم قانوني ونفسـي واجتماعـي، خاصـةً بسـبب صدمـات الاحتلال.

كما يجـب الاسـتناد إلى القـرار الدولي 1325 بتوفير الحماية للمرأه ضد انتهاك حقوق الإنسان والحاجة إلى توفير فرص الوصـول إلـى الخدمـات والعدالـة في حـالات النزاع المسـلح كمـا تنص على ذلـك اتفاقيات جنيف الرابعـة وملحقاتها التي تفرض على القوة القائمة بالاحتلال توفير الحماية للمدنييـن تحت الاحتلال. وإلى جانب هـذا كله ينبغي على الجهات الرسمية والأهلية، وخاصـةً الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والأُطر النسائية، رصد وتوثيـق الانتهـاكات الموجهـه للنسـاء وفضـح ممارسـات الاحتـلال وجرائمه وجرائـم قطعـان المسـتوطنين وإعـداد الملفات لعرضهـا على المحكمة الجنائية الدولية بما فيها تلك التي كانت فيها المرأة الفلسـطينية ضحية عنف قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين.

وعلى المجتمع الدولـي الوفاء بالتزاماته القانونية والأخلاقيـة تجاه حماية المدنين تحت الاحتلال بشـكلٍ عام والنساء بشكلٍ خـاص، في الوقت نفسـه بنـاء منظومة مـن القوانين والتشـريعات التـي تُصان فيهـا حقـوق المـرأه من خـلال مواءمة القوانين والتشريعات المحلية مع القوانين والمعاهـدات الدوليـة ذات الصلة والتي انضمـت لهـا أو صادقـت عليهـا دولة فلسـطين كاتفاقيـة مكافحـة التمييز ضد المـرأة (سـيداو)، أيّ قوانيـن تُحـارب التمييز الممارس ضدها.

— — — — — —

مخطط استيطاني لتسيير قطار يربط مستوطنات شمالي الضفة بـ "تل أبيب"

كشـفت مصادر إعلامية عبريـة النقاب عن مخطط اسـتيطاني لإقامة سكة قطار خفيف يربط المسـتوطنات اليهودية في شـمال الضفة الغربيـة المحتلة، بمدينة "تل أبيب" (وسط فلسطين المحتلة عام 48).

ونقلـت صحيفـة "يديعـوت أحرونوت" العبريـة الصـادرة بتاريـخ 18 مـارس 2021، عـن وزيـرة المواصـلات الإسـرائيلية قولهـا: "إن وسـيلة النقـل الجديدة التي جلبت إلى (إسرائيل) للعمل كجزء من مشـروع سـكة حديـد غوش دان (منطقة المركـز التي تضم تل أبيب الكبرى) الخفيفة سـتنقل فعليًا إلى منطقة السامرة (الاسـم التوراتي لشمال الضفة الغربيـة، وتربـط مفرق تابـواح (حاجز زعترة جنوب نابلس) بتل أبيب".

وأشـارت إلـى أن ريغيـف اتخـذت هذا القرار، دون إجراء مناقشـة مع المهنيين ودون تخصيص ميزانية لذلك.

وبيّنت أنه وصلت أولى عربات "القطار

الخفيف" إلى ميناء أشدود في جنوب فلسطين المحتلة عام 48، وهو مزيج من سكة حديدية خفيفة وحافلات يمكن أن تحمل ما يصل إلى 500 راكب.

وأضافت أنه تم نقل القطار إلى (إسرائيل) قبل تشغيله على الخط الحراري للقطار الخفيف في منطقة "غوش دان"، والذي من المفترض أن يربط مدن اللد والرملة و"ريشون لتسيون".

لكن المثير للدهشة - بحسب الصحيفة - وعلى عكس موقف المهنيين في مكتبها، أعلنت وزيرة المواصلات ميري ريغيف بتاريخ 17 مارس 2021 أن وسيلة المواصلات ستعمل في السامرة، وستربط مفرق "تبواح" بـ "تل أبيب"، مشيرة إلى أنه تم اتخاذ هذه الخطوة من ريجيف قبل أيام قليلة من الانتخابات.

ولدى وصول القطار إلى ميناء أشدود، سارعت الوزيرة ريغيف لالتقاط صورة لها بجانبه. وقالت الصحيفة: "إنه بينما يُعاني الإسرائيليون في منطقة المركز من ازدحامات مرورية، إلا أن ريغيف قررت إعطاء المستوطنات الأولوية".

يُشار إلى أن الاحتلال شرع في الشهور الأخيرة، بعمليات تجريف في مناطق شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية المحتلة، بهدف شق شوارع التفافية، لربط المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في الأراضي الفلسطينية بعضها ببعض وربط كل منها بدولة الاحتلال، بالإضافة إلى تسهيل تنقلات نحو مليون مستوطن إلى الضفة الغربية المحتلة كما أعلن عن ذلك قادة المستوطنين مؤخراً.

وتُعد المستوطنات الإسرائيلية في القدس والضفة الغربية المحتلتين غير قانونية، بموجب القانون الدولي، وعقبة رئيسية أمام السلام لأنها مُقامة على أراضٍ يرى الفلسطينيون أنها جزءٌ من دولتهم المستقبلية.

مسؤول أممي يحث الاحتلال على وقف جميع اعتداءاته الاستيطانية فورًا

أعرب المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تور وينسلاند عن القلق البالغ بشأن استمرار توسيع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وخاصةً في المناطق التي تتسم بالحساسية البالغة.

وقال: "إن ذلك يُكرس الاحتلال الإسرائيلي، ويقوض إمكانية إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ومتصلة جغرافياً".

وفي إحاطته لمجلس الأمن الدولي حول تطبيق القرار رقم 2334، قال وينسلاند بتاريخ 25 مارس 2021: "إن هذه الأنشطة" الاستيطانية تُهدد آفاق تحقيق حل الدولتين"، مؤكداً أن المستوطنات غير قانونية، وتُمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وحثّ المسؤول الأممي "إسرائيل" على وقف جميع الاعتداءات الاستيطانية على الفور.

وخصص وينسلاند إحاطته لمجلس الأمن بتاريخ 25 مارس 2021 لاستعراض التقرير السابع عشر حول تنفيذ القرار 2334 الصادر عام 2016، الذي يدعو "إسرائيل" إلى الوقف الفوري والكامل لجميع "الأنشطة" الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها شرقي القدس، والاحترام الكامل لالتزاماتها القانونية بهذا الشأن.

وقال تور وينسلاند: إن "النشاط" الاستيطاني قد استمر خلال الفترة التي يغطيها التقرير بين الحادي عشر من ديسمبر، والثالث والعشرين من مارس".

وأشار إلى خطط إنشاء نحو 800 وحدة سكنية، وطرح مناقصات لبناء 1900 وحدة في المستوطنات الموجودة في المنطقة "جيم" بالضفة الغربية، بالإضافة إلى 210 وحدة في "القدس الشرقية". وقال: "إن نحو 40% من هذه الوحدات تُوجد في مستوطنات في عمق الضفة الغربية".

وأفاد منسق عملية السلام في الشرق الأوسط بزيادة عمليات هدم ومصادرة المنشآت المملوكة للفلسطينيين، بما في ذلك مشاريع ممولة دولياً.

وحث الاحتلال على وقف عمليات هدم

المباني وإجلاء السكان الفلسطينيين، بما يتوافق مع التزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، والموافقة على خطط تسمح للمجتمعات الفلسطينية بالبناء القانوني ومعالجة احتياجاتها التنموية.

وقال وينسلاند: "إن عمليات الهدم والمصادرة تستند إلى عدم وجود تصاريح بناء صادرة من "إسرائيل"، وبيّن أن حصول الفلسطينيين على مثل هذه التصاريح شبه مستحيل.

وخلال المدّة التي يغطيها التقرير هدم الاحتلال أو صادر 325 منشأة أو اضطر ملاك هذه المنشآت إلى هدمها لتجنب غرامات الهدم الباهظة، وقد أدى ذلك إلى تشريد 465 شخصاً؛ منهم 235 طفلاً و105 نساء.

— — — — — —

الاحتلال يُخطر بهدم منشأة في خربة يرزا بالأغوار

أخطرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ 26 مارس 2021، مواطناً بهدم إحدى المنشآت له في خربة يرزا بمنطقة الأغوار.

وأفاد الناشط الحقوقي عارف دراغمة أن قوات الاحتلال داهمت الخربة، وسلمت المواطن سالم مساعيد إخطاراً تحت بند منطقة أثرية لتدمير منشآته.

وتعد خربة يرزا إحدى قرى الأغوار، وتتبع محافظة طوباس، وقبل احتلال الضفة الغربية في العام 1967 كان يسكنها ما بين 120 150- عائلة، وبعد احتلالها أعلنها الاحتلال منطقة عسكرية.

ويتعمد الاحتلال إجراء تدريباته في محيط الخربة رغم المساحة الشاسعة لأراضي الأغوار، ولا يخلو أسبوع من إعلان قوات الاحتلال عن موعد لتدريب قواتها في محيط الخربة، ما ينغص حياة المواطنين ويُعرض حياتهم للخطر.

وتعدّ الأغوار سلّة فلسطين الغذائية، وهي أكثر المناطق تضرراً من مشروع الضم (السلب والنهب) الذي سيلتهم عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الزراعية.

وتتعرض عدة مناطق في الضفة الغربية وخاصةً في الأغوار والقرى المحاذية للمستوطنات لهجمة متواصلة بهدف مُصادرة المزيد من الأراضي وشق طريق استيطانية وتهجير السكان.

— — — — — —

عمليات تجريف إسرائيلية واسعة في منطقة عين البيضا

تُواصل آليات المستوطنين عمليات التجريف في منطقة عين البيضا جنوب الخليل ضمن سياسة التهجير والتطهير العرقي التي تتبعها حكومة الاحتلال ضد أهالي مسافر يطا وممتلكاتهم لمصلحة التوسع الاستيطاني، لما تُمثله المنطقة من رئةٍ حيوية للفلسطينيين.

وأكد راتب الجبور -منسق اللجان الشعبية جنوب الضفة الغربية- أن منطقة عين البيضا تعرضت خلال النصف الأول من مارس 2021 لعمليات تجريف واسعة يقوم بها المستوطنون بحماية قوات الاحتلال.

وأوضح الجبور أن قوات الاحتلال منحت أحد المستوطنين الضوء الأخضر بعد سماحها له باستئجار ما يقدر بـ4000 دونم بزعم أنها أراضي أميرية.

وأضاف الجبور أن تجريف الأراضي جاء على الرغم من أن المواطنين أثبتوا ملكيتهم للأرض من خلال استصدار أوراق ثبوتية وتقديمها لمحاكم الاحتلال.

وعدّ الجبور أن جرائم المستوطنين بحق أراضي المواطنين شجعتها الزيارة التي قام بها نتنياهو لمنطقة سوسيا، والتي كان الهدف منها جلب أنظار المستوطنين للمنطقة وكسب أصواتهم في الحملة الانتخابية.

وأردف: "جمعيات استيطانية مدعومة من حكومة الاحتلال زيّفت بعض الآثار في منطقة سوسيا من خلال إضافة بعض الفسيفساء بما يناسب تاريخهم المزيف وهم مصّرون على السيطرة على المنطقة وضمها لأراضي المستوطنات".

وأكد الجبور تصدّى المواطنين لمثل هذه الجرائم حيث قاموا بـ3 فعاليات أيام الجمعة 19 مارس 2021 في محاولة لمنع التغول الاستيطاني ومنع المستوطن من استمرار التجريف والحفر، كما يصر أصحاب الأراضي على إعادة نصب الخيم التي يهدمها الاحتلال ويُصادرها.

تغول المستوطنين

وبيّن الجبور أن هناك مضايقات كثيرة يقوم بها المستوطنون الذين تغولوا في جرائمهم ضد المزارعين ورعاة الأغنام، كما يُمنع الفلسطيني من الوصول لآبار المياه للانتفاع بها ولسقاية مواشيهم، إضافةً لمضايقات الاحتلال التي تحرم السكان من الخدمات العامة من ماء وكهرباء وتسرق مواشيهم وتقتلها بدعوى أنها تجلب الأمراض.

وحذر الجبور من التوسع الاستيطاني في منطقة المسافر، لافتاً إلى وجود أكثر من 15 قرية يريد الاحتلال تهجيرها والاستيلاء على 50 ألف دونم بدعوى أنها منطقة إطلاق نار تسمى 918 يدّعي أنها لتدريب قوات الاحتلال.

فلسطين في الجامعة العربيّة

القضية الفلسطينية في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
حصاد الشهر

إن القضية الفلسطينية هي القضية العربية المركزية، وأولويات العمل العربي المشترك. ولذلك فإنه منذ قيام الجامعة العربية وحتى يومنا هذا، لا تزال تُمثل الشغل الشاغل لهذه المنظمة العربية القومية على اختلاف أجهزتها ومؤسساتها.

وإذ يمر في هذا الشهر 76 سنة على تأسيسها دفاعاً على القضايا العربية العادلة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وتحقيق التنمية الشاملة لدول المنطقة وشعوبها. كما يتزامن ذلك مع تجديد التكليف بالإجماع لمعالي الأمين العام السيد أحمد أبو الغيط من طرف وزراء الخارجية العرب، الذي عمل باجتهاد وانضباط وصرامة مهنية طيلة السنوات السابقة في خدمة فلسطين وقضيتها رغم التحديات والصعوبات، مواصلاً بذلك الجهد والعطاء بتوجيه نشاط الأمانة العامة وبعثات الجامعة في الخارج، للتركيز في الجهد والمتابعة على القضية الفلسطينية وتطوراتها ومستجداتها، كما يتابع معاليه بذل الجهود الحثيثة على كافة الأصعدة، وقد سجل خلال شهر مارس لهذه السنة نشاطاً مكثفاً يُمكن اختصاره فيما يلي:

بتاريخ 3/3/2021، أكد السيد الأمين العام في كلمته التي ألقاها خلال الدورة (155) لمجلس الجامعة على المستوى

الـوزاري علـى أن المجلـس الـوزاري الطـارئ الـذي انعقـد فـي 8 من شـهر فبراير 2021 وعلى جدول أعماله قضية واحدة هي فلسـطين، قد وجه رسـالة قد وصلت لمـن يهمه الأمر، بأن فلسـطين تقـع فـي القلب مـن الأولويـات العربية كانت وسـتظل.... الإجمـاع العربي في شأن فلسطين وقضيتها شامل وكامل .... إجمـاع حـول الحق الفلسـطيني الذي لا يقبل المساومة في إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المسـتقلة ذات السيادة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشـرقية... لقد تعرضـت القضيـة الفلسـطينية لاختبار صعـب خلال الأعـوام الماضية، وتلوح اليوم ومع تولي إدارة أمريكية جديدة مقاليد السـلطة، فرصـة لتصحيح هذا المسـار وإطلاق عملية سـلمية حقيقية تستند على القانون الدولي كإطار مرجعي وتستهدف الحـل النهائي وليس اسـتمرار التفاوض بغرض التفاوض، وعلينا أن نُعد أنفسـنا لكفاح دبلوماسـي طويل يسـتهدف حشد الرأي العام العالمي وجذب انتباه المجتمع الدولـي لقضيتنا العادلة التـي يمثل حلها مفتاحاً حقيقياً وفعالاً لسلام شامل مستدام في منطقتنا، وفي هذا السياق، فإننا ندعم التوافق الفلسـطيني حول عقد الانتخابات الفلسـطينية في الأشـهر المقبلة باعتباره إضافة مهمة لتعزيز الموقف الفلسـطيني في الداخل والخارج.

بتاريخ 4/3/2021، رحب السـيد الأمين العـام، بإعلان المدعيـة العامة للمحكمة الجنائيـة الدوليـة قرارهـا بالتحقيق في الانتهـاكات والجرائـم ضـد الإنسـانية المتركبة ضـد الفلسـطينيين، معتبراً أن ذلـك يُمثل دليـلاً جديداً لإدانـة الاحتلال وجرائمـه، مؤكداً أن القرار ينسـجم مع مبـادئ العدالة الدوليـة، ويعكس انحيازاً للإنسـانية وتجـرداً من جانـب المُدعية العامة، وأيضاً من جانب قضاة المحكمة الذيـن قـرروا، فـي الدائـرة التمهيديـة الأولى، الولايـة القضائية للمحكمة على الانتهاكات المرتكبة من جانب سـلطات الاحتـلال فـي الضفـة الغربيـة وغزة.

كما أشـار معاليه أن "إسرائيل" حاولت بشـتى الطرق إسـكات صوت المحكمة واتهام المدعية العامة بالتحيز، وللأسـف فإن بعض الدول قد تتخذ مواقف تُسـاير التوجهـات الإسـرائيلية، مُشـدداً علـى ضـرورة احتـرام العدالـة الدولية وعدم تسـييس المحكمة وقراراتها وإجراءاتها، وداعياً الدول الأطـراف في ميثاق روما الأساسـي المنشـئ للمحكمـة احتـرام التزاماتها في هذا الصدد.

بتاريخ 13/3/2021، أدان السيد الأمين العام قيام جمهورية التشيك بافتتاح مكتب سـفارتها بالقدس المحتلة، مشدداً على أن الإجراء يُخالف القانون الدولي، والسياسة الأوروبية الثابتة تجاه هذه القضية، مؤكداً أن هذا التصرف لا يُسـاعد على السـلام وينتهك الحقوق الفلسـطينية فـي المدينة المحتلة.

وشدد معاليه أن ما أقدمت عليه جمهورية التشـيك من افتتاح ممثليـة لها في القدس يأتـي مخالفـاً لقـرار مجلـس الأمن رقم 478 لعـام 1980 الـذي يُحظـر إقامـة بعثـاتٍ دبلوماسـية في المدينـة المحتلة، وأن وضعية القدس هي قضية من قضايا الحـل النهائي التي تُحـل عبر التفاوض، ولا يُمكن تقرير مصيرها بشـكلٍ مسـبق عبر إجراءات أحادية.

كما أن وضعية القـدس القانونية لا تتأثر بقـرار هـذه الدولـة أو تلك فتـح بعثاتٍ تمثيليـة لها، فالقدس الشـرقية هي أرضٌ محتلة بواقع القانون الدولي، وهذه حقيقة ثابتة لا تتأثر بتصرفات بعض الدول التي اختارت المصالح على حساب المبادئ.

بالإضافة إلى نشـاط معالي الأمين العام، فـإن قطاعـات الأمانـة العامـة المختلفة وأذرع الأمانـة العامـة بالخـارج تضع القضيـة الفلسـطينية علـى رأس بنـود جدول أعماله في سبيل الدفاع عن حقوق الشـعب الفلسطيني المشروعة والمكفولة بالمواثيـق الدوليـة وقرارات الشـرعية الدولية والتي لا يُمكن حصرها.

فبمناسـبة احتفال جامعة الـدول العربية بتاريـخ 16/3/2021، ومعهـا الأمـة العربيـة والأسـرة الحقوقيـة، بـ"اليـوم العربي لحقوق الإنسان" والذي يُصادف هـذا العام مرور (13) سـنة على دخول "الميثاق العربي لحقوق الإنسـان" حيز النفـاذ كصك قانونـي مرجعي ومحوري في منظومـة حقـوق الإنسـان العربية، وكوثيقـة تُرسـخ الهوية الوطنيـة للدول العربية وروح الانتماء للحضارة العربية ذات القيم الإنسـانية النبيلة، دعت سعادة السفيرة الدكتورة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية مجدداً إلى بذل قصارى الجهود، إقليمياً ودولياً، لممارسـة الضغـط علـى "إسـرائيل"، "القـوة القائمـة بالاحتـلال"، للإفـراج عن الأسـرى الفلسـطينيين في السجون الإسرائيلية في ظل تفشي الوباء، لا سيما كبار السن والمرضى وأصحاب المناعة المتدنية، تماشياً مع قواعد القانون الدولي الإنسـاني التي نصت فـي اتفاقية جنيف الرابعـة على حماية حقوق الأسـرى في زمن انتشار الأوبئة.

إلـى جانب ذلـك، عقدت الأمانـة العامة لجامعـة الـدول العربيـة بالتعـاون مـع هيئـة العمـل الخارجـي الأوروبـي في يـوم 24/3/2021 عبـر تقنيـة الفيديـو كونفرانس، جلسـة عمل حول "السياسة الأوروبية الجديدة للحوار المتوسـطي"، والتـي تأتي في إطـار برنامج الحوار 2 الذي تم تدشـينه بتاريخ 4 يوليو 2018، بين الأمانة العامة، وهيئة العمل الخارجي الأوروبـي، وكلية أوروبا، والتي تناولت القضيـة الفلسـطينية للتأكيد علـى أهمية جهـود الاتحـاد الأوروبي في اسـتئناف عملية سـلام جادة وعادلة، والاسـتمرار فـي تقديـم الدعـم للشـعب الفلسـطيني والمؤسسـات الفلسـطينية تمهيداً لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وفقاً للقرارات الشـرعية الدوليـة، مـن خـلال مُختلف

المشاريع التي تُسهم في تلبية الاحتياجات الإنسانية والتنموية للشعب الفلسطيني.

في ذات السياق، وإلى جانب جهود حثيثة متابعة والتي يختص بها قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالشأن الفلسطيني مع قطاعات الأمانة العامة الأخرى، وعلى صعيد المواقف الإعلامية، أصدر قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بيان في الذكرى الخامسة والأربعين ليوم الأرض في نطاق المتابعة للتطورات والمستجدات الفلسطينية وفيما يلي نص البيان:

بيان صادر عن قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بمناسبة الذكرى 45 ليوم الأرض الفلسطيني

يُصادف هذا اليوم الذكرى الخامسة والأربعين ليوم الأرض الفلسطيني، يوم رمز التشبث بالأرض والهوية والوطن، وعنوان رفض سياسات الاحتلال الإسرائيلي الهادفة إلى سلب حقوق الشعب الفلسطيني وهويته العربية الفلسطينية، واستذكاراً لما قامت به "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) في الثلاثين من مارس 1976، من مُصادرة آلاف الدونمات من أراضي القرى الفلسطينية (عرابة وسخنين وديرحنا وعرب السواعد وغيرها) لتخصيصها للمستوطنين الإسرائيليين في إطار مُخطط تهويد الجليل، وما حدث على إثر تلك الاعتداءات من هبة فلسطينية عارمة في عامة المدن والقرى والتجمعات الفلسطينية وفي الأراضي المحتلة عام 1948 رفضاً للسياسات والقوانين العنصرية الإسرائيلية وضد عمليات اغتصاب ومُصادرة الأراضي وهدم القرى التي انتهجتها وتُمارسها "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) منذ إنشائها على فلسطيني 1948 وعلى كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن ذكرى يوم الأرض المجيد هي استعادة سنوية لقيمة رمزية وطنية هامة، كما هي واحدة من حلقات النضال الوطني الفلسطيني المتواصل دفاعاً عن الحق والأرض وتذكيراً بنضال الشعب الفلسطيني ضد احتلالٍ غاشمٍ أمعن منذ نشأته في انتهاك حقوقه المشروعة ومارس ضده أبشع سياسات العنف والتطهير العرقي، وعمل على تهويد أرضه ومقدساته، وهدم قراه ومنازله، واعتقال أبناء شعبه وزجهم في السجون في صورة من أقسى صور الظلم والاضطهاد، كما تعود هذه الذكرى في ظل ظروف عصيبة وبالغة التعقيد تشهدها الأراضي الفلسطينية وجميع الأراضي العربية المحتلة من سياسات استيطانية شرسة تلتهم الأرض الفلسطينية بهدف خلق واقع قسري، وفي إطار تطهير عرقي منظم وتهويد للأرض والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وهدم المنازل في كافة المدن والقرى الفلسطينية والعربية المحتلة وخاصةً في مدينة القدس، والنقب، وفرض سياسات الأمر الواقع وإعادة رسم خارطة جديدة على أساس من الغطرسة والقوة.

تستذكر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية هذا اليوم المجيد وشهدائه الأبرار لتؤكد في هذه المناسبة على دعمها الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وتدعو كافة المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، وجميع الأحرار في العالم إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم تجاه الشعب الفلسطيني والعمل الفوري على وقف الجرائم اليومية المتواصلة ضده من استيطان وتهويد مستمر، ومطالبة مجلس الأمن بالضغط على "إسرائيل" (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف سياساتها وانتهاكاتها بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

كما تدعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسئولياته والتحرك لاتخاذ خطواتٍ جادةٍ لإنهاء الاحتلال والعمل على توفير حمايةٍ دولية للشعب الفلسطيني في وطنه وتمكينه من ممارسة تطلعاته وحقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال بدولته المستقلة على خطوط الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وإلزام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والعمل من أجل التوصل لحلٍ شاملٍ عادلٍ قائم على دولتين، وفق قوانين وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية.

من جهة أخرى، استقبل رئيس القطاع والأراضي العربية المحتلة د. سعيد أبو علي بمكتبه يوم الخميس الموافق 1/4/2021 سعادة السفير / كريستيان برجر، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية مصر العربية، السفير المعتمد لدى جامعة الدول العربية، للتباحث في

مُستجدات القضية الفلسطينية وموقف جامعة الدول العربية حيال مُختلف الموضوعات ذات الصلة، وفيما يلي نص بيان المقابلة:

استقبل د. سعيد أبو علي، الأمين العام المُساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المُحتلة بجامعة الدول العربية، في مقر الأمانة العامة اليوم الخميس الموافق 1/4/2021 سعادة السفير / كريستيان برجر، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية مصر العربية، وأطلعه على مُستجدات القضية الفلسطينية وموقف جامعة الدول العربية حيال مُختلف الموضوعات ذات الصلة.

وعبّر خلال اللقاء عن تقدير الجامعة العربية للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في استئناف عملية السلام في ضوء عضويته في اللجنة الرباعية، مُشيداً بالدعم الأوروبي للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وطالب ببذل المزيد من الجهود في الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للانصياع لمبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وقبول مُبادرة السلام العربية بهدف تحقيق السلام العادل والدائم والشامل في المنطقة عبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية المُستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

وفيما يتعلق بتطورات المشهد الفلسطيني، أكد الأمين العام المُساعد على أن الاستعدادات الجارية لإجراء الانتخابات الفلسطينية (التشريعية والرئاسية) تعكس حرص وجدية الشعب الفلسطيني في الذهاب إلى الانتخابات ومُمارسة حقه الديمقراطي في اختيار ممثليه، مُشدداً على أهمية المشاركة الأوروبية في الرقابة على الانتخابات وعلى ضرورة الضغط على إسرائيل لعدم عرقلة عملية إجراءها في الأرض الفلسطينية المُحتلة بما فيها القدس عاصمة فلسطين أو طواقم العمل الخاصة بها بمن فيهم المُراقبين الدوليين.

ودعا في الوقت نفسه أن يُمارس الاتحاد الأوروبي الدور المأمول منه في حث الدول الأعضاء التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى اتخاذ هذه الخطوة في أقرب وقت حمايةً لحل الدولتين الذي يُمثّل السبيل الوحيد لتحقيق أمن وسلام واستقرار المنطقة عبر تجسيد حق الشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه عبر إقامة دولته المُستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية.

لقاء الدكتور سعيد أبو علي الأمين العام المُساعد لشؤون فلسطين والأراضي العربية المُحتلة بجامعة الدول العربية سعادة السفير/ كريستيان برجر، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى جمهورية مصر العربية لاستعراض اخر مستجدات القضية الفلسطينية

"الأرض بتتكلم عربي": معرض فني بمناسبة ذكرى يوم الأرض

بمشاركة أكثر من 20 فنانا وفنانة، افتتح بتاريخ 26 مارس 2021، في قاعة "متحف تراث اللجون الفلسطيني" في أم الفحم، معرض رسومات، إحياء وتخليدا للذكرى الـ45 ليوم الأرض الخالد. وافتتح المعرض تحت عنوان "الأرض بتتكلم عربي" بمشاركة أكثر من عشرين عملا لفنانين عرب حضروا الافتتاح الذي بادرت إليه رابطة الفنانين العرب بإدارة الفنان سليم السعدي.

واستهل الحدث الفني، مدير متحف اللجون، بروفيسور عمر محاميد، بكلمة حول يوم الأرض الفلسطيني المجيد في الثلاثين من مارس عام 1976. وأعرب بروفيسور محاميد عن تقديره للحضور من الفنانين العرب ولأعضاء بلدية أم الفحم المشاركين في المعرض.

وأثنى رئيس رابطة الفنانين العرب، الفنان سليم السعدي، خلال كلمته على التعاون مع بروفيسور محاميد الذي أظهر الموجود من أعمالهم الإبداعية على أرض اللجون ومرج ابن عامر وتل مجيدو وقيسارية ومجدها كعاصمة ساحلية في فلسطين وحضور المسجد إلى جانب المسرح الروماني في تناغم حضاري عميق لم يشهد تاريخ الشعوب قاطبة مثيلا له. وتمعن الحضور بأجواء سماء وأرض وبساتين فلسطين في لوحات الفنانين؛ كمال خمايسي، وقاسم خليلية، وليلي حجة، وأعمال جميع الفنانين التي تعبر عن صمود وتعلق الفلسطيني بأرضه ووطنه. وأكد أن كافة اللوحات تمحورت حول الوجود الفلسطيني والتراث والمرأة والأرض والبيت والحجارة. وأبدع الفنان كمال خمايسي بتجسيد الطابع التراثي والبلدي في أعماله، والفنان قاسم خليلية في تصوير تاريخ وعراقة التراثين العربي والفلسطيني الأصيلين والمرأة العربية والسوق بكامل المواصفات حيث أدخل فيه بائع الخضار ومقهى النارجيلة والمطعم والحوانيت على أنواعها داخل عقد قديم يظهر فيه الحجر الفلسطيني وبئر الماء والأدوات المستعملة في البيوت العربية.

وتابع يقول "كل ذلك إلى جانب لوحات مبهرة للفنانتين؛ كندة حسين، وليلى حجة، لوحة تتحدث عن الفلاحة والأرض وارتباط الفلاح بأرضه".

وتعرض لوحة للفنانة، دعاء خليل، تظهر فيها قبة الصخرة في القدس المحتلة، ولوحة أخرى تتحدث عن مفتاح العودة. وأعمال أخرى للفنانة فاتن حمادة التي أبدعت برسم البيت القديم والحارة ورسم الوجوه كما شاهدنا لوحة للفنانة فاطمة زبيدات التي برعت في رسم وجه المرأة العربية والعامل العربي التقليدي، فضلا عن رسومات للقرية العربية التي استحضرت من خلالها الذاكرة الفلسطينية. وضم المعرض لوحات للفنانين؛ نجية ياسين، وزينب دلال ميتسو، ويوسف أبو مديغم، وملك نجمي، وفاتن حمادة.